أحكام نزع الملكية للصالح العام (دراسة مقارنة)

دكتور: عبد الله الأمين حامد *

المستخلص

يتناول البحث قضية نزع الملكية للصالح العام في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي .

يبرز البحث أن الشريعة الإسلامية شرعت نزع الأملاك للأفراد اذا اقتضت مصلحة الجماعة؛ ذلك في مقابل تعويض مجز للأفراد. ويبين ان القانون لا يختلف عن الشريعة في ذلك ؛ كما يلقي البحث الضوء على الألية التي يتم بها التعويض في القوانين السودانية، وعلى مفهوم التعويض المجزي وأحكامه وضوابطه. توصل البحث إلى نتائج مهمة على رأسها ضرورة علم المالك بنزع الملكية للصالح العام حتى لا يقع الظلم باصحاب الأملاك , وبناء عليه يوصي الباحث بأخذ ذلك في الاعتبار عند صياغة القوانين صيانة للحقوق ونفيًا للظلم.

* أستاذ مساعد بكلية الشريعة والقانون - جامعة أم درمان الإسلامية – السودان

ABSTRACT

The researcher takes the problem of dispossession of the individual ownerships for the public interest in Sharia and the procedural laws. The research points out that when the Islamic law (Sharia) has decided the dispossession for the public interest it stated as a condition just compensation for the individuals . The research resulted in pointing out gaps in the laws applied in the dispossession of the ownership in return for a just compensations . Accordingly the researcher recommends amendments of the procedural laws to correspond with Sharia to ensure just compensations for the individuals.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والعاقبة للمتقين، ولا عدوان إلا على الظالمين، والصلاة والسلام على أفضل الخلق أجمعين، وإمام المتقين، الذي جاء بشيراً ونذيراً للعالمين، وعلى آله وصحبه الغر الميامين، وتابعيهم، ومن تبع إلى يوم الدين، الذين حفظوا لهذا الدين رونقه وقدرته على تسيير أمر البشرية على النهج القويم إلى يوم الدين، وأبانوا للبشرية صلاحية شرعه، بل وتقدمه على كل شرعة وتقنين. وبعد،،، فالأحكام الاستثنائية الجبرية التي ترد علي بعض العقود المالية، هي أحكام استثنائية ترد مخالفة للأصل في العقود، وهو الرضا، فالأصل في العقود أنها لا تتم إلا بتمام الرضا، ولكن الشريعة الإسلامية مراعاة لقيم ومبادئ أخرى تراها الشرع استثنت بعض العقود لترد عليها أحكام الإيجاب، وتجعلها منعقدة ولو جبراً عن صاحبه .

هذا البحث يعرض حكماً من تلك الأحكام الفقهية التي ترد عليها (الأحكام الاستثنائية الجبرية)، وهو (النزع للصالح العام)، وذلك بالوقوف على أحكامه، دراسةً فقهيةً مقارنةً، ثم بالوقوف على المواد التي ورد بها في القوانين السودانية، مع إيراد نصوصها، وبعض تطبيقاتها.

سبب اختيار موضوع البحث: موضوع هذا البحث يقع ضمن مفردات مادة فقه المعاملات، التي أقوم بتدريسها لطلاب المرحلة الجامعية، وقد أحسست أن الموضوع يحتاج إلى دراسة أعمق، وبحوث متجددة، ومفردة، ثم مقارنتها بالقوانين، بغية توضيح أحكامه الفقهية، وتطبيقات نظمه القانونية، وذلك للوقوف على مستجداته الواقعية.

أهمية موضوع البحث: أنه يعالج مسألة في غاية الأهمية والخطورة أولاً: لوقوعها في دائرة العقارات ذلك نظراً لقيمتها لدى الناس، وأثرها على حياتهم. ثانياً: لأن

أحكامها مما لها علاقة بالدولة، فهي تضبط العلاقة بين الدولة والفرد مما يجعله يحتاج إلى ضوابط عدلية دقيقة.

أهداف البحث: يهدف البحث إلى الأتي:

- 1- النظر في مشروعية النزاع في الشريعة الإسلامية.
 - 2- الوقوف على أحكام وقوانين النزاع في القانون .
 - 3- توضيح أحكام التعويض حال النزاع للصالح العام.
 - 4- النظر في مدى سلامة الإجراءات المتبعة في الدولة حال النزاع، والتعويض.
- مشكلة البحث:** تكمن مشكلة البحث في أنه - أي البحث - يبحث في النظر في مدى مشروعية الموضوع، ثم النظر في فهم أحكامه من حيث النصوص الشرعية، كذلك النظر في القوانين التي تتناول الموضوع، ومدى سلامة تطبيقه؛ وذلك نظرا لخطورة الخطأ فيه؛ لما تمسه من حقوق مكتسبة مستحقة.

الدراسات السابقة: لم أقف على دراسة سابقة في الموضوع - قبل أو أثناء البحث - إلا أنه وبعد أن خلصت من البحث وقفت على بحث منشور في مجلة الأحكام القضائية(2015م)؛ يتناول البحث (قانون نزاع الملكية لسنة 1930م) بقلم د. سوسن سعيد محمد علي شندي - قاضي المحكمة العليا - رئيس إدارة المكتب الفني والبحث العلمي بالسلطة القضائية السودانية، قد كتبت بحثاً مفيداً جمعاً بين خبرتها الأكاديمية، والقضائية ؛ مما جعلني أن أقف على ملاحظاتها على هذا القانون ومضناً لها في هذا البحث، وأن أجعل من بحثها دراسة سابقة للموضوع. وتتلخص في تناولها الموضوع في مقدمة ومبحثين وخاتمة؛ تناولت في المقدمة حماية الملكية الخاصة وحق التكسب والتملك، وفي المبحث الأول تناولت موقف الفقهاء من نزاع الحاكم للمال الخاص، وفي المبحث الثاني تناولت إجراءات نزاع الملكية من حيث قرار النزاع، وإجراءاته، وسلطات ضابط النزاع ، وتقدير التعويض ودفعه، والإجراءات أمام لجنة التحكيم، وخاتمة مؤكدة فيها على أن ينال المالك التعويض بطريقة سهلة

وميسورة وأن ينال المالك التعويض المجزئ، وكذلك حقهم في اعتراض تقديرات التعويض، وكذلك دعت إلى توضيح بعض المصلحات في القانون، ودعت إلى رقابة الدولة لسلامة الإجراءات وأن تكون ممارسة الدولة لهذه الإجراءات في أضيق نطاق، وكذلك ضرورة العلم الحقيقي للمالك ، وذكرت أن قانون 1930م قد تجاوزه الزمن ولايواكب ماحدث في مجال حماية الحقوق والحقوق،وتأمل أن يجد القانون حظه من التعديل، وانتهت الباحثة إلى التوصيات التالية:

1- تعديل قانون نزع الملكية ليواكب التطور في مجال تقديم الدولة للخدمات

مع ضرورة حماية الحقوق

2- ضرورة ادراج التعاريف لبعض المصطلحات كالمنفعة العامة , ومصطلح

"بيئة قاطعة " منعاً للإختلاف في التطبيق .

3- تحديد الإختصاصات بصورة واضحة منعاً للتضارب في القيام

بالإختصاصات .

4- اعادة النظر في تشكيل اللجنة التحكيم.

5- ضرورة النص في القانون الجديد بنشر قرار النزع في الصحف اليومية

لضمان العلم.

6- تحديد مدة زمنية لدفع لتعويض مع النص على اعادة التقدير عند التأخير

في الدفع

منهج البحث: يعتبر المنهج المتبع في البحث جمعاً بين المنهج الإستقرائي ؛ حيث

تتبع النصوص الشرعية الواردة في الموضوع، وكذلك أقوال الفقهاء في فهم تلك

النصوص، ثم المنهج الوصفي التحليلي؛ حيث وصف ما عليه الحال، ثم الوقوف

على ما عليه الفقهاء والتحليل، ثم النظر في تطبيقات القانون.

خطة البحث: يقع هذا البحث تحت عنوان (أحكام النزاع للصالح العام في الشريعة الإسلامية، وتشريعاتها في القوانين السودانية)، ويتكون هيكله من هذه المقدمة المنهجية، وتوطئة، وثلاثة مباحث، وخاتمة. وترتيبه على النحو الآتي:

توطئة: عن مبدأ تصرف الدولة في الملكيات.

المبحث الأول: مفهوم النزاع للصالح العام، ومشروعيته، وأحكامه .

المبحث الثاني: إجراءات نزاع الملكية في القانون.

المبحث الثالث: مفهوم التعويض، ومشروعيته، وأحكامه.

المبحث الرابع: آليات التعويض في القانون.

الخاتمة: توضح أهم نتائج البحث والتوصيات.

توطئة: مبدأ تصرف الدولة في الملكيات .

لقد ورث الإسلام أموراً كثيرة من عادات وتقاليد مجتمعية، وكذلك من الأحكام العرفية، وكان الأمر فيه دائماً قياساً بالمعيار الشرعي؛ فيُبقى منها ما ينفع الناس، ويمنع ما كان فيها ضرر، وأصلح منها ما كان يحتاج للإصلاح، وكان من ذلك تصرف الدولة، أو السلطة في الملكيات؛ سواءً كانت ملكية عامة أو خاصة، والتي كانت سائدة في المجتمعات قبل الإسلام، وما توقفت هذه الأمور عند ما كان عليه قبل الإسلام؛ بل استمرت ولو بصورة مختلفة؛ ثم استحدثت أخريات في بعض التشريعات الحديثة؛ نزاعاً بيد السلطان، أو منحه منه.

كان هذا البحث بصدده واحد من هذه الأمور، ألا وهو (نزع الملكية للصالح العام) ليتناول موضوعه بالوصف والتحليل، وذلك بعد تعريف مصطلحاته، ثم وضعه في الميزان الشرعي، وذلك بالوقوف على ما وردت فيه من النصوص والآثار الشرعية؛ ثم استخلاص أحكامها الشرعية؛ من فهم الفقهاء، وكذلك مراجعة التشريعات السودانية التي صدرت بشأنه وتطبيقاتها.

وفي هذه التوطئة يعرض البحث نماذج مما دخلتها تصرف الدولة من الملكيات قهراً؛ سواءً كان ذلك جبراً بالعدل، أو إكراهاً بالظلم، أيضاً منحه كان أو نزاعاً، وذلك للتوضيح والمقايضة مع أحكام موضوع البحث الذي نحن بصدده، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: الحمى:

تعريفه: ومعناه في اللغة المنع. جاء في المشارق: { (ح م ي) ذكر الرّاعي حول الحمى وحمى الله محارمه وظهر المؤمن حمى وحمى الحمى وأصله ما منع رعيه من الأرض }⁽¹⁾.

وفي الحديث النبوي الشريف: {...كالرّاعي يرعى حول الحمى؛ يوشك أن يرتع فيه... }⁽²⁾.

وفي الجاهلية، كان العزيز منهم إذا انتجع بلدًا متحصنًا أرقى بكلب على جبل أو نشز ثم استعوى الكلب فوقف له من يسمع منتهى صوته بالعواء، فإلى حيث انتهى صوته حماة لنفسه من كل ناحية ورعى فيما سواه لسائر الناس⁽³⁾.

وأحكام الحمى في الشريعة الإسلامية، يعتبر تقويماً، وضبطاً، لما كانت عليه العرب في أعرافهم للحمى.

روي عنه صلى الله عليه وسلم قوله: "لا حمى إلا لله ورسوله"، وما ورد أن الرسول صلى الله عليه وسلم حمى النقيع⁽⁴⁾. وجاء في الأثر: أن النبي - صلى الله عليه وسلم - حمى النقيع، وأن عمر حمى شرف والريذة⁽⁵⁾.

وفي الموسوعة الكويتية: {مَا مَنَعَ النَّاسُ عَنْهُ، وَاصْطِلَاحًا: أَنْ يَمْنَعَ الْإِمَامُ مَوْضِعًا لَا يَقَعُ فِيهِ التَّضْيِيقُ عَلَى النَّاسِ لِلْحَاجَةِ الْعَامَّةِ لِذَلِكَ، لِمَاشِيَةِ الصَّدَقَةِ، وَالْخَيْلِ الَّتِي يُحْمَلُ عَلَيْهَا⁽⁶⁾.

وعلاقة الحمى بالنزع للصالح العام، باعتبار الحمى منعاً للشخص عما كان له مباحاً، والنزع أخذاً مما يمتلكه، ويعتبر حكميهما نوعاً من الإيجاب للفرد، ومنعاً عن حقه للمصلحة العامة، وكليهما من الأحكام السلطانية، ففي الإحكام: {...(وقال) عمر رضي الله عنه (لمولاه) هني. وكان استعمله على الحمى. يا هني (اضمم جناحك) أي جانبك (على المسلمين، واتق دعوة المظلوم)}⁽⁷⁾.

ثانياً: الإقطاع، وهو التخصيص، أي تخصيص الحاكم أرضاً أو غيره لشخص أوجهة، وهو عكس النزع وأيضاً النزع أخذ والإقطاع عطاءً، والحمى منع والإقطاع منح.

جاء في تاج العروس: {...والإقطاعُ يَكُونُ تَمْلِيكًا، وَيَكُونُ غَيْرَ تَمْلِيكٍ، قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: وَالْقَطَائِعُ إِنَّمَا تَجُوزُ فِي عَقْوِ الْبِلَادِ الَّتِي لَا مَلِكَ لِأَحَدٍ فِيهَا، وَلَا عِمَارَةَ فِيهَا لِأَحَدٍ، فَيُقَطَّعُ الْإِمَامُ الْمُسْتَطَفَّعُ مِنْهَا قَدْرَ مَا يَتَهَيَّأُ لَهُ عِمَارَتُهُ بِإِجْرَاءِ الْمَاءِ إِلَيْهِ، أَوْ بِاسْتِخْرَاجِ عَيْنٍ مِنْهُ، أَوْ بِتَحْجِيرِ عَلَيْهِ لِلْبِنَاءِ فِيهِ⁽⁸⁾.

وفي معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي: {الإقطاع: في العرف المملوكي و الدول الإسلامية جميعاً ، كأن أمراً شخصياً بحثاً لا دخل لحقوق الملكية أو لأحكام الوراثة فيه ، فكان المُقَطَّعُ يحلّ في الإقطاع محل السلطان ليتمتع بغلاته و إيراداته فحسب، ثم يؤول جميعه إلى السلطان بمجرد انتهاء مدة الإقطاع أو لوفاته أو بسبب إخلال المقطع بشروط العقد القائم ، سواء في ذلك ما يسمى باقطاع التمليك ، و هو الإقطاع العادي أو إقطاع الإستقلال و هو إقطاع شخص خراج جهة معينة} (9) .

والإقطاع في الإسلام هو منح الأرض لمن يستطيع إعمارها، جاء في الآثار أن الرسول صلى الله عليه وسلم أقطع أراضٍ لعدد من الصحابة؛ ومن ذلك ما روي عن ابن عمر: أن النبي - صلى الله عليه وسلم - أقطع الزبير حِضْرَ فرسه، بأرض يقال لها: ثُرير، فأجرى الفرس حتى قام، ثم رمى بسوطه، فقال: "أعطوه حيث بلغ السوط" (10) .

وما روي عن سَمَاكِ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَائِلٍ، عَنْ أَبِيهِ، «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَقْطَعَهُ أَرْضًا بِحَضْرَمَوْتِ» (11) .

وعَنْ رَبِيعَةَ - وَهُوَ ابْنُ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ - عَنِ الْحَارِثِ بْنِ بِلَالٍ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَخَذَ مِنْ مَعَادِنِ الْقَبِيلَةِ الصَّدَقَةَ، وَأَنَّهُ أَقْطَعَ بِلَالَ بْنَ الْحَارِثِ الْعَقِيقَ أَجْمَعًا، فَلَمَّا كَانَ عُمَرُ قَالَ لِبِلَالٍ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لَمْ يُقْطِعْكَ لِتَحْجِرَهُ عَنِ النَّاسِ، لَمْ يُقْطِعْكَ إِلَّا لِتَعْمَلَ. قَالَ: فَقَطَّعَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ لِلنَّاسِ الْعَقِيقَ (12) .

ثالثاً: المصادرة : وهواستيلاء الحاكم على الملك الخاص عقوبة (13) .

جاء في معجم الصواب اللغوي : {مُصَادَرَةٌ، الجذر: ص د ر، مثال: قامت الدولة بمصادرة أمواله - الرأي: مرفوضة ، السبب: لأنها لم ترد في المعاجم بهذا المعنى، المعنى: الاستيلاء عليها} (14) .

وجاء تعريفها في الموسعات، ففي الموسوعة الفقهية الكويتية :{مُصَادَرَةٌ - التَّعْزِيرُ - الْمُصَادَرَةُ لُغَةً: الْمَطَالَبَةُ بِشَيْءٍ بِالْحَاجِ ، وَيُقَالُ: صَادَرَتِ الدَّوْلَةُ الْمَالَ: إِذَا اسْتَوْلَتْ عَلَيْهِ عُقُوبَةٌ لِمَالِكِهِ .

وَاصْطِلَاحًا: الْإِسْتِيلَاءُ عَلَى مَالِ الْمَحْكُومِ عَلَيْهِ أَخْذًا، أَوْ إِثْلَاقًا، أَوْ إِخْرَاجًا عَنْ مِلْكِهِ بِالْبَيْعِ عُقُوبَةً⁽¹⁵⁾ .

وقد اختلف الفقهاء في حكمها منعاً، وجوازاً.

جاء في البحر أيضاً: {...وَقَدْ قِيلَ رُويَ عَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّ التَّعْزِيرَ مِنَ السُّلْطَانِ بِأَخْذِ الْمَالِ جَائِزٌ كَذَا فِي الظَّهْرِيَّةِ وَفِي الْخُلَاصَةِ سَمِعْتُ عَنْ ثِقَةٍ أَنَّ التَّعْزِيرَ بِأَخْذِ الْمَالِ إِنْ رَأَى الْقَاضِي ذَلِكَ أَوْ الْوَالِي جَازَ وَمِنْ جُمْلَةِ ذَلِكَ رَجُلٌ لَا يَحْضُرُ الْجَمَاعَةَ يَجُوزُ تَعْزِيرُهُ بِأَخْذِ الْمَالِ اهـ.

وَأَفَادَ فِي الْبَزَارِيَّةِ أَنَّ مَعْنَى التَّعْزِيرِ بِأَخْذِ الْمَالِ عَلَى الْقَوْلِ بِهِ إِمْسَاكُ شَيْءٍ مِنْ مَالِهِ عَنْهُ مُدَّةً لِيُنْزَجَرَ ثُمَّ يُعِيدُهُ الْحَاكِمُ إِلَيْهِ لَا أَنْ يَأْخُذَهُ الْحَاكِمُ لِنَفْسِهِ أَوْ لِيَبَيْتِ الْمَالِ كَمَا يَتَوَهَّمُ الظَّلْمَةُ إِذْ لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَخْذُ مَالِ أَحَدٍ بَغَيْرِ سَبَبٍ شَرْعِيٍّ وَفِي الْمُجْتَبَى لَمْ يَذْكُرْ كَيْفِيَّةَ الْأَخْذِ وَرَأَى أَنْ يَأْخُذَهَا فَيُمْسِكَهَا فَإِنْ أَيْسَ مِنْ تَوْبَتِهِ يَصْرِفُهَا إِلَى مَا يَرَى وَفِي شَرْحِ الْأَثَارِ التَّعْزِيرُ بِالْمَالِ كَانَ فِي ابْتِدَاءِ الْإِسْلَامِ ثُمَّ نُسِخَ. اهـ.

وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْمَذْهَبَ عَدَمَ التَّعْزِيرِ بِأَخْذِ الْمَالِ⁽¹⁶⁾.

ذكر صاحب الدر المختار نقلاً عن الطرطوسي قوله: {... ذكر الطرسوسي في مؤلف له أن مصادرة السلطان لأرباب الاموال لا تجوز إلا لعمال بيت المال، مستدلاً بأن عمر رضي الله عنه صادر أبا هريرة اهـ. وذلك حين استعمله على البحرين ثم عزله وأخذ منه اثني عشر ألفاً ثم دعاه للعمل فأبى. رواه الحاكم وغيره. وأراد بعمال بيت المال: خدمته الذين يجبون أمواله، ومن ذلك كتبته إذا توسعوا في الاموال لان ذلك دليل على خيانتهم.

ويلحق بهم كتبة الاوقاف ونظارها إذا توسعوا وتعاطوا أنواع اللهو وبناء الاماكن فللحاكم أخذ الاموال عنهم وعزلهم، فإن عرف خيانتهم في وقف رد المال إليه، وإلا وضعه في بيت المال⁽¹⁷⁾.

وقد اعتبرها بعض الفقهاء وجها من وجوه ظلم السلاطين.

جاء (الشرح الممتع على زاد المستقنع) قوله: {...وربما يكون أيضاً في بلد ظالم واليه، فيخشى إن بقي عنده شيء من المال أن يؤخذ منه مصادرة⁽¹⁸⁾}.
 وود ذلك في الموسوعة الفقهية: {... ذَهَبَ جُمُهورُ الْفُقهاءِ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَخْذُ

مَالِ الْمُسْلِمِ أَوْ إِتْلَافُهُ أَوْ إِخْرَاجُهُ عَنْ مِلْكِهِ بِالْبَيْعِ عُقُوبَةً بِلَا سَبَبٍ شَرْعِيٍّ، لِأَنَّ الشَّرْعَ لَمْ يَرِدْ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ عَنْ أَحَدٍ يُقْتَدَى بِهِ، وَلِأَنَّ الْمُقْصُودَ بِالْعُقُوبَةِ التَّأْدِيبُ، وَالْأَدَبُ لَا يَكُونُ بِالإِتْلَافِ.

أَمَّا النُّصُوصُ الْوَارِدَةُ فِي الْعُقُوبَةِ بِالْمَالِ: إِنَّمَا كَانَ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ ثُمَّ نُسِخَ، مِنْ ذَلِكَ: مَا وَرَدَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: فِي مَانِعِ الزَّكَاةِ بُخْلًا لَا إِتْكَارًا لُجُوبِهَا: إِنَّا أَخَذُوهَا وَشَطَرِ إِبِلِهِ عَزَمَةً مِنْ عَزَمَاتِ رَبِّنَا لَا يَجِلْ لَالِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْهَا شَيْءٌ⁽¹⁹⁾، وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي سَارِقِ جَرِيرِ الْجَبَلِ: فِيهِ عَرَامَةٌ مِثْلِيهِ وَجَلَدَاتُ نَكَالٍ، وَقَضَاؤُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنَّ سَلَبَ مَنْ أُخِذَ وَهُوَ يَصِيدُ فِي حَرَمِ الْمَدِينَةِ لِمَنْ أَخَذَهُ . كَانَ هَذَا كُلُّهُ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ ثُمَّ نُسِخَ، ثُمَّ انْعَقَدَ الإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ، وَعَادَتِ الْعُقُوبَاتُ عَلَى الْجَرَائِمِ فِي الْأَبْدَانِ⁽²⁰⁾.

ولكن مع ذلك فقد وردت المصادرة في كتب القانون، وكأنها من مسلمات العقوبات الشرعية التبعية، جاء في كتاب التشريع الجنائي الإسلامي: {...للردة عقوبتان: عقوبة أصلية وهي القتل، وعقوبة تبعية وهي المصادرة⁽²¹⁾}.

رابعاً: التأميم:

جاء في معجم لغة الفقهاء: {التأميم: من أمم الشيء إذا قصده. تحويل المرافق التي تعلق بها نفع عام المملوكة ملكية فردية إلى ملكية عامة} (22).
وقد ناقش ذلك صاحب كتاب الفقه الإسلامي وأدلته هذا الأمر تحت عنوان: {مبدأ تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي للأفراد} {رقابة الدولة على أعمال الأفراد} يقول: {... وللدولة أن تراقب أرباب الأموال في كيفية استثمار أموالهم، فإذا جنحوا إلى تعطيل استثمار المال، جاز اتخاذ التدابير التي تحمي المصلحة العامة، فإذا وضع امرؤ يده على أرض موات بقصد إحيائها وتعميرها واستصلاحها وهو ما يعرف بالاحتجار، ثم لم يقد بواجبه جاز سلخها عنه وإعطائها لغيره، قال صلى الله عليه وسلم: «من أحيا أرضاً ميتة فهي له» «ليس لمحتجر حق بعد ثلاث سنين» لأنه لا بد من مداومة استثمار المال، حتى لا يؤدي الإهمال إلى فقر المال والإضرار بمصالح المجتمع وإفقار الأمة وخسارة الدخل القومي العام وضالة الإنتاج}.

إلى أن يقول {... والدولة هي التي تمثل مصالح الجماعة، فلها وضع اليد عليها، وعلى كل الأشياء الضرورية التي تعتبر من قبل الثروات الطبيعية الخام، والصناعات الاستخراجية وإنتاج المواد الأولية، والاستيلاء على المرافق العامة والتي تتغير وتتبدل وتتطور بحسب البيئات والعصور، مثل مختلف الأنهار العامة، والمعادن والنفط ولو وجدت في أرض مملوكة ملكية خاصة، والكهرباء، والمنشآت العامة ونحوها من المرافق الحيوية الأساسية لمصلحة الجماعة} (23).

وقد يكون التأميم منطقياً في بعض الأحيان لمعالجة المشاكل الاقتصادية كما يرى البعض، وقد ورد في مجلة البحوث الإسلامية: {... والنظام الرأسمالي الذي يرى أن الأصل التملك الفردي وأن التوزيع العادل يجب أن يقوم على أساس فردي اضطر إلى الاعتراف بالملكية الجماعية وملكية الدولة فلجأ إلى التأميم استجابة لمطالب العمال ولتقديم الخدمات بشكل جيد وبأسعار مناسبة. ففي إنجلترا

اضطرت الحكومة بعد الحرب العالمية الثانية سنة 1945 م إلى تأميم الصناعات المتصلة بالوقود والقوى المحركة والنقل وصناعة الحديد والصلب واستيراد وبيع القطن الخام والخدمات الطبية. وصدر قانون سنة 1946م بتأميم بنك إنجلترا وصناعة الفحم وصدر قانون سنة 1947م بتأميم النقل بالسكك الحديدية والقنوات الداخلية. وصدر قانون سنة 1948م جعل ملكية صناعة الغاز للدولة. وكانت بريطانيا قد أمتت الإذاعة قبل الحرب العالمية الثانية وأسندت جميع شئونها لهيئة عامة مسئولة عن وضع الخطط وتنفيذها لتحقيق الصالح العام. وكان نتيجة هذه التأميمات أنه بلغ حجم العمالة في الصناعات والخدمات المؤممة في إنجلترا سنة 1950م 3.10% من مجموع العاملين⁽²⁴⁾.

خامساً: الغرامة : وهو ما توجب أدائه. جاء تعريفها في مختار الصحاح: {وَالْغَرَامَةُ} مَا يُلْزَمُ أَدَاؤُهُ⁽²⁵⁾.

وفي معجم المصطلحات: {الغرم: مأخوذ من غرم يغرم- من باب فرح- غرماً وغرامة: لزمه ما لا يجب عليه من غير جنابة}⁽²⁶⁾.

وفي الحديث قوله صلى الله عليه وسلم: {مَنْ أَصَابَ بِفِيهِ مِنْ ذِي حَاجَةٍ غَيْرَ مُتَّخِذٍ حُبْنَةً فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَمَنْ خَرَجَ بِشَيْءٍ مِنْهُ، فَعَلَيْهِ غَرَامَةٌ مِثْلِيهِ وَالْعُقُوبَةُ}⁽²⁷⁾. وقد اختلف الفقهاء في حكمها منعاً وجوازاً.

جاء في الميسر في شرح مصابيح السنة: {قوله: (فعليه غرامة مثليه) حكم كان في أو الإسلام ثم نسخ، ورأى بعض أهل العلم جواز العقوبات بالأموال، ونقل أن عمر - رضي الله عنه - كان يرى ذلك}⁽²⁸⁾.

وكذلك ما روي عنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في أمر الزكاة، قوله: {...إِنَّا آخِذُوهَا وَشَطَرُ إِلَيْهِ عَزْمَةٌ مِنْ عَزَمَاتِ رَبِّنَا لَا يَجِلْ لِآلِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْهَا شَيْءٌ}⁽²⁹⁾.

وقد ناقش ذلك صاحب سبل السلام يقول: {...قوله: وَشَطَرُ مَالِهِ هُوَ عَطْفٌ عَلَى الضَّمِيرِ الْمُنْصُوبِ فِي أَخْذِهَا وَالْمُرَادُ مِنَ الشَّطْرِ الْبَعْضُ وَظَاهِرُهُ أَنَّ ذَلِكَ عُقُوبَةٌ بِأَخْذِ جُزْءٍ مِنَ الْمَالِ عَلَى مَنْعِهِ إِخْرَاجَ الزَّكَاةِ وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ ذَلِكَ مَنْسُوخٌ وَلَمْ يُقَدِّمْ مُدَّعِي النُّسخِ دَلِيلًا عَلَى النُّسخِ بَلْ دَلَّ عَلَى عَدَمِهِ أَحَادِيثُ أُخِرَ ذِكْرُهَا فِي الشَّرْحِ. وَأَمَّا قَوْلُ الْمُصَنِّفِ: إِنَّهُ لَا دَلِيلَ فِي حَدِيثٍ بِهِزٍ عَلَى جَوَازِ الْعُقُوبَةِ بِالْمَالِ؛ لِأَنَّ الرِّوَايَةَ " وَشَطَرُ مَالِهِ " بِضَمِّ الشَّيْنِ فِعْلٌ مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ أَيْ جُعِلَ مَالُهُ شَطَرَيْنِ وَيَتَخَيَّرُ عَلَيْهِ الْمُصَدِّقُ وَيَأْخُذُ الصَّدَقَةُ مِنْ خَيْرِ الشَّطَرَيْنِ عُقُوبَةً لِمَنْعِهِ الزَّكَاةَ - (قُلْتُ) : وَفِي النِّهَايَةِ مَا لَفَظُهُ قَالَ الْحَرَبِيُّ: غَلَطَ الرَّاوي فِي لَفْظِ الرِّوَايَةِ إِنَّمَا هِيَ وَشَطَرُ مَالِهِ أَيْ يُجْعَلُ مَالُهُ شَطَرَيْنِ إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ وَالْيَ مِثْلِهِ جَنَحَ صَاحِبُ ضَوْءِ التَّهَارِ فِيهِ وَفِي غَيْرِهِ مِنْ رَسَائِلِهِ وَذَكَرْنَا فِي حَوَاشِيهِ أَنَّهُ عَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ أَيْضًا دَالٌّ عَلَى جَوَازِ الْعُقُوبَةِ بِالْمَالِ إِذْ إِلْحَاقُ بِالْقِيَاسِ وَلَا نَصَّ عَلَى عِلَّتِهِ وَغَيْرِ النَّصِّ مِنْ أَدَلَّةِ الْعِلَّةِ لَا يُفِيدُ ظَنًّا يُعْمَلُ بِهِ سِيِّمًا وَقَدْ تَقَرَّرَتْ حُرْمَةُ مَالِ الْمُسْلِمِ بِالْأَدَلَّةِ الْقَطْعِيَّةِ كَحُرْمَةِ دَمِهِ فَلَا يَحِلُّ أَخْذُ شَيْءٍ مِنْهُ إِلَّا بِدَلِيلٍ قَاطِعٍ وَلَا دَلِيلَ بَلْ هَذَا الْوَارِدُ فِي حَدِيثٍ بِهِزٍ أَحَادِيٍّ لَا يُفِيدُ إِلَّا الظَّنَّ فَكَيْفَ يُؤْخَذُ بِهِ وَيُقَدَّمُ عَلَى الْقُطْعِيِّ {⁽³⁰⁾.

وقد أخذ بالجواز بعض أهل العلم، ففي المبسوط: {... حَتَّى لَا يَنْفَكَّ عَنْ عُقُوبَةٍ أَوْ غَرَامَةٍ وَقَدْ سَقَطَتْ الْعُقُوبَةُ فَتَجِبُ الْغَرَامَةُ {⁽³¹⁾.

وفي كتاب الغرة: {... فلو بقي الوجوب بعد هلاك النصاب انقلب غرامة وهي لا تجب إلا بالتعدي ولم يوجد لأن الأداء غير موقت فلا يكون متعديا بالتأخير {⁽³²⁾.

وفي شرح التلقين: {... والفرق بين المسئلتين أَيْضًا أَنَّ الْمُشْتَرِي لِلْأَمَةِ لَمَّا زَوَّجَهَا. كَانَ الْحُكْمُ إِذَا فَسَخَ النِّكَاحَ مَنَعَ سَيِّدَهَا مِنْهَا حَتَّى تَسْتَبْرَأَ مِنْ وَطْءِ الزَّوْجِ. وَالْمَنَعُ مِنْ رَدِّهَا يُوْجِبُ غَرَامَةَ قِيَمَتِهَا. بِخِلَافِ الْعَبْدِ الَّذِي يَرُدُّ إِلَى سَيِّدِهِ عَلَى الْفَوْرِ {⁽³³⁾.

سادساً: الْمَكْسُ: وهو وسيلة من وسائل الجباية الجبرية عند بعض الحكام.

تعريفه: جاء في لسان العرب: {مكس: المكس: الجبائية، مكسه يمكسه مكساً ومكسئته أمكسه مكساً. والمكس: ذراهم كانت تؤخذ من بائع السلع في الأسواق في الجاهلية. والمكس: العشار. ويقال للعشار: صاحب مكس. والمكس: ما يأخذه العشار. يقال: مكس، فهو مكس، إذا أخذ. ابن الأعرابي: المكس درهم كان يأخذه المصدق بعد فراغه. وفي الحديث: لا يدخل صاحب مكس الجنة⁽³⁴⁾؛ المكس: الضريبة التي يأخذها المكس وأصله الجبائية. وفي حديث ابن سيرين قال لأنس: تستعملني أي على عشور الناس فأما مكسهم ويماكسوني⁽³⁵⁾.

وفي المعجم: {ماكس [مفرد]: ج ماكسون ومكاس:

1 - اسم فاعل من مكس/ مكس في.

2 - من يأخذ المكس من التجار أو من يحصل رسم المرور من التجار⁽³⁶⁾.

وذكر في الموسوعة الفقهية الكويتية باعتبارها من الألفاظ ذات الصلة بالمصادرة: {المكس لغة النقص والظلم، وذراهم كانت تؤخذ من بائع السلع في الأسواق في الجاهلية، وقد غلب تسميته فيما يأخذه أعوان السلطان ظلماً عند البيع والشراء⁽³⁷⁾.

وفي السنة المطهرة: «لقد تابت توبة لو تابها صاحب مكس لغفر له»⁽³⁸⁾.

وعن عتبة بن عامر الجهني قال: سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول: "لا يدخل صاحب مكس الجنة"⁽³⁹⁾.

ولكن هل مصطلح المكس قد انتهى ؟

وماذا يعنى مصطلح العشار أو العاشر في الإسلام ؟

يقول صاحب الميسر: {باب العشر} (قال: - رحمه الله - العاشر من ينصبه الإمام على الطريق ليأخذ الصدقات من التجار وتأمين التجار بمقامه من اللصوص، وقد روي أن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - أراد أن يستعمل أنس بن مالك - رحمه الله تعالى - على هذا العمل، فقال له أتعلمني على

الْمَكْسِ مِنْ عَمَلِك؟ فَقَالَ: أَلَا تَرْضَى أَنْ أَقْلَدَكَ مَا قَلَدَنِيهِ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَالَّذِي رُوِيَ مِنْ ذِمِّ الْعُشَارِ مَحْمُولٌ عَلَى مَنْ يَأْخُذُ مَالَ النَّاسِ ظُلْمًا كَمَا هُوَ فِي زَمَانِنَا دُونَ مَنْ يَأْخُذُ مَا هُوَ حَقٌّ وَهُوَ الصَّدَقَةُ إِذَا عَرَفْنَا هَذَا فنَقُولُ الْعَاشِرُ يَأْخُذُ مِمَّا يَمُرُّ بِهِ الْمُسْلِمُ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ إِذَا أُسْتُجْمِعَتْ شَرَائِطُ الْوُجُوبِ؛ لِأَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - لَمَّا نَصَّبَ الْعُشَارَ، قَالَ لَهُمْ: خُذُوا مِمَّا يَمُرُّ بِهِ الْمُسْلِمُ رُبْعَ الْعُشْرِ وَمِمَّا يَمُرُّ بِهِ الذَّمِّي نِصْفَ الْعُشْرِ فَقِيلَ لَهُ: فَكَمْ نَأْخُذُ مِمَّا يَمُرُّ بِهِ الْحَرَبِيُّ، فَقَالَ: كَمْ يَأْخُذُونَ مِنَّا فَقَالُوا: الْعُشْرُ، فَقَالَ: خُذُوا مِنْهُمْ الْعُشْرَ. وَفِي رَوَايَةٍ خُذُوا مِنْهُمْ مِثْلَ مَا يَأْخُذُونَ مِنَّا فَقِيلَ لَهُ فَإِنْ لَمْ يُعْلَمْ كَمْ يَأْخُذُونَ مِنَّا، فَقَالَ: خُذُوا مِنْهُمْ الْعُشْرَ وَإِنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - كَتَبَ إِلَى عُمَالِهِ بِذَلِكَ، وَقَالَ: أَخْبَرَنِي بِهِ مَنْ سَمِعَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ثُمَّ الْمُسْلِمُ حِينَ أَخْرَجَ مَالَ التَّجَارَةِ إِلَى الْمَقَاوِرِ فَقَدْ احتَاجَ إِلَى حِمَايَةِ الْإِمَامِ فَيَنْبَغُ لَهُ حَقٌّ أَخْذَ الزَّكَاةَ مِنْهُ لِأَجْلِ الْحِمَايَةِ كَمَا فِي السَّوَائِمِ يَأْخُذُ الْإِمَامُ الزَّكَاةَ لِحَاجَتِهِ إِلَى حِمَايَتِهِ، وَكَمَا أَنَّ الْمُسْلِمَ يَحْتَاجُ إِلَى الْحِمَايَةِ فَكَذَلِكَ الذَّمِّي بَلْ أَكْثَرُ؛ لِأَنَّ طَمَعَ اللُّصُوصِ فِي أَمْوَالِ أَهْلِ الذِّمَّةِ أَكْثَرُ وَأَبْيَنُ⁽⁴⁰⁾.

ولكن ياترى! هل ما ذكره صاحب المبسوط من أخذ الزكاة تعتبر زكاة الفريضة، أم هو العشر كما عنون له؟ وهل يأخذ معنى المكس؟ سيما وقد دخل فيما ما يؤخذ من هذه الأموال أموال غير المسلمين! وهل ياترى يعدل معنى العشر - بمسميات اليوم - الجمرك؟

وعلى كل حال تعتبر الحمى، والإقطاع، والمصادرة، والتأميم، والغرامة، والمكس، كلها من تدخلات السلطان في الملكيات للمصلحة العامة أخذاً أو إعطاءً. متفقاً أو مختلفاً في أحكامها عند الفقهاء ؛ ويلحق بهن (النزع للصالح العام) وهو موضوع البحث إن شاء الله.

المبحث الأول

مفهوم النزع للصالح العام ومشروعيته وأحكامه

لغة: (النزع): هو الأخذ بشدة، أو قلعه، يقول الرمخشري: {نزع الشيء من يده: جذبه وانتزعه}{⁽⁴¹⁾}.

ويقول ابن فارس: { (نَزَعَ) الثُّونُ وَالزَّأُ وَالْعَيْنُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَذُلُّ عَلَى قَلْعِ شَيْءٍ. وَنَزَعْتُ الشَّيْءَ مِنْ مَكَانِهِ نَزْعًا. وَالْمِنْزَعُ: الشَّدِيدُ النَّزْعُ}{⁽⁴²⁾}.

وقد ورد النزع في القرآن الكريم بمعنى السلب، قوله تعالى: { يَا بَنِي آدَمَ لَا يَفْتِنَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ كَمَا أَخْرَجَ أَبَوَيْكُم مِّنَ الْجَنَّةِ يَنْزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا لِيُرِيَهُمَا سَوَاتِهِمَا إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ إِنَّا جَعَلْنَا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ }. 27/ الأعراف. وفي الطبري: أي {يَسْلُبُهُمَا تَقْوَى اللَّهِ}{⁽⁴³⁾}.

أما الصالح: من الصلاح وهو عكس الفساد؛ جاء في لسان العرب: { (ص ل ح) الصَّلَاحُ ضِدُّ الْفَسَادِ صُلِحَ يَصْلُحُ وَيَصْلُحُ صُلُوحًا وَصُلُوحًا }{⁽⁴⁴⁾}.

وفي القاموس الفقهي: {الصالح: الخالص من كل فساد }{⁽⁴⁵⁾}.

أما العام : فمقصود به ما يعم الجميع ، غير مختص، أو الشامل، ويطلق الذي يتقدم الناس فيقال شخص عام.

جاء في معجم اللغة العربية المعاصرة :{عام [مفرد]: {شامل، عكس خاص "مصلحة عامة- للصالح العام- عفو/ طريق عام" النفي العام}{.

وفي الإصطلاح: جاء تعريفه في الموسوعة: {...استملاك الأراضي المملوكة ملكًا خاصًا لأجل المصلحة العامة}{⁽⁴⁶⁾}.

وعرفه الدكتور: وهبة الزحيلي⁽⁴⁷⁾ في كتابه: الفقه الإسلامي وأدلته، يقول: {هو استملاك الأرض بسعرها العادل جبراً عن صاحبها للضرورة أو المصلحة العامة، كتوسيع مسجد، أو طريق ونحوهما}{⁽⁴⁸⁾}.

وقد عرفت د سوسن نزع الملكية بأنه أي النزع هو إجراء تقوم به الإدارة لحرمان مالك الأرض من ماله جبراً للمنفعة العامة نظير تعويضة تعويضاً عادلاً عما يناله من ضرر وفق أحكام قانون نزع الملكية لسنة 1930م⁽⁴⁹⁾.
وقد وردت عبارة المصلحة العامة أو المنفعة العامة ولم تحدد تلك المصلحة أو المنفعة، وفي هذه المسألة تقول الدكتورة سوسن { وقد منع المشرع الإدارة سلطة تقديرية في تحديد الأرض المناسبة للمنفعة العامة فلها حرية التقدير وذلك لحسن سير أنشطتها لتحقيق النفع العام ؛ بل أن هذا الجانب التقديري من عمل الإدارة لا يستطيع القضاء مد رقابته عليه } وقد استشهدت بسابقة: [رئيس الجمهورية ضد مجلس إدارة نادي حي الموظفين . م ع / ط أ س / 125 / 2012م (غير منشورة)]⁽⁵⁰⁾.

أما مشروعيتها:

فقد وردت في السنة المطهرة أحاديث عن المصطفى صلى الله عليه وسلم، وآثار عن الصحابة الراشدين في مشروعية النزع للصالح العام؛ وذلك أما قولاً، أو فعلاً.
ومما روي في ذلك عنه صلى الله عليه وسلم ماروي عن أبي هريرة أن رسول الله صل الله عليه وسلم قال: (إذا تدار القوم في الطريق فليجعل سبعة أذرع)⁽⁵¹⁾.
وقد روي أيضاً عن ابن عباس، قال: سَمِعْتُ الْمَشِيخَةَ، يَذْكُرُونَ، عَنْ أَبِي الرَّاهِرِيِّ، كَانَ يَقُولُ: «لَا تُهْرِيقُوا الْمَاءَ فِي دَارِ الْعَبَّاسِ فَإِنَّهَا تُتَّخَذُ مَسْجِداً، عَنْ قَرِيبٍ يَقَعُ مَسْجِدُكُمْ هَذَا فَتَنْتَقِلُونَ إِلَيْهَا، وَتَتَخَذُونَ بِهَا مَسْجِداً، فَلَا تَبُولُوا فِيهَا»⁽⁵²⁾
وما روي في ذلك عن سالم أبي النضر قال كانت دار العباس بن عبد المطلب الى جنب المسجد وكان ميزابها تشرع الى الطريق فقال له عمر ان ميزابك يؤذى المسلمين فحوله الى دارك فقال انما هو ماء المطر فقال عمر ان المسلمين لا يحبون ان تبل السماء ثيابهم فحوله وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم أقطعها

للعباس ثم رأى عمر في المسجد ضيقاً من المسلمين فاشترى ما حوله من المنازل وبقيت حجر نساء النبي صلى الله عليه وسلم ودار العباس فقال عمر للعباس أن مسجد المسلمين قد ضاق بهم وقد ابتعت ما حوله من المنازل غير حجر نساء رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا سبيل إليها ودارك فبعنيها أوسع بها مسجد المسلمين فقال العباس لست بفاعل فأراده عمر، فأبى، فقال له عمر أخبرني واحدة من ثلاث خصال فقال العباس هاتها لعل في بعضها فرجاً، فقال اختر مني إما أن تبيعها بحكمك من بيت مال المسلمين، وإما اخطك مكانها خطة حيث احببت فأبنيها لك مثل بناء دارك، وإما أن تصدق بها على المسلمين، توسع بها عليهم مسجدهم، فقال له العباس ولا خصلة من هذه الخصال، قال له عمر اجعل بيني وبينك حكماً، فقال أبي بن كعب، فانطلقا إليه، فدخلا، فقال لعمر اخصماً جئت أم زائراً، فقال بل خصماً، قال فاجلس فجلس الخصوم، فجلسنا بين يديه فقص عليه عمر قصته، فقال أبي بن كعب إن شئتما حدثتكما حديثاً سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال عمر حدثنا، فقال إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: إن الله أوحى إلى داود عليه السلام أن ابن لى بيتاً اذكر فيه، فاخطط داود عليه السلام موضع بيت المقدس فإذا خطته تروى من بيعها داراً لبعض بنى إسرائيل، فسأله أن يخرج له عنها فيدخلها في المسجد فيسوى من بيعته فأبى فهم داود عليه السلام بأخذها منه فأوحى الله تعالى إليه إني أمرتك أن تبني لى بيتاً اذكر فيه فأردت أن تدخل بيتي الغصب وليس من شأني الغصب، وأن عقوبتك ألا تبنيه، فقال يارب فمن ذريتى، قال من ذريتك، فأوحى الله إلى سليمان عليه السلام فبناه، فأخذ عمر رضى الله عنه بمجامع قميص ابي فقال جئتكم بأمر فما جئتنى به اشد منه لتأتينى على هذا بينه او لأفعلن ولأفعلن ولأفعلن فقال ابي اى عمر اتهمنى على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال هو ما اقول لك فخرج به حتى اتى المسجد فإذا فيه حلقة من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكر

حديث داود حيث اوحى الله اليه ان يبني بيت المقدس وحدثهم به فقال هذا من هاهنا انا سمعته وقال هذا من هاهنا انا سمعته فغضب ابي رضى الله عنه وقال اى عمر انتهمنى على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فأرسله عمر وقال يا أبا المنذر لا والله الذى لا إله إلا هو ما انتهمتك على رسول الله صلى الله عليه وسلم فى حديث ولا غيره، ولكن كرهت ان يجترىء على رسول الله صلى الله عليه وسلم ظاهراً، وقال عمر للعباس انطلق إلى دارك فقد تركتها لا أعرض فيها، فقال العباس أتركها لا تعرض فيها، قال نعم قال فإنى قد جعلتها صدقة على المسلمين، أوسع بها فى مسجدهم فأما وانت غاضبى فما كنت لأفعل فأخطه عمر خطة فى السوق ويناها له من مال المسلمين بحذاء من بنائه فهى له اليوم⁽⁵³⁾

وفي رواية عبدالرحمن بن زيد بن اسلم أنهما احتكما إلى حذيفة بن اليمان. ومنه: أيضاً ماروي عن عبد الله بن عباس أن عمر أمر بقلعه الميزاب، وكان للعباس ميزاب على طريق عمر بن الخطاب، فليس عمر ثيابه يوم الجمعة، وقد كان ذبح للعباس فرخان، فلما وافى الميزاب، صب ماء بدم الفرخين، فأصاب عمر وفيه دم الفرخين، فأمر عمر بقلعه، ثم رجع عمر، فطرح ثيابه، وليس ثياباً غير ثيابه، ثم جاء فصلّى بالناس، فأتاه العباس، فقال: " والله إنه للموضع الذي وضعه النبي صلى الله عليه وسلم "، فقال عمر للعباس: وأنا أعزم عليك لما صعدت على ظهري حتى تضعه في الموضع الذي وضعه رسول الله صلى الله عليه وسلم، ففعل ذلك العباس رضي الله عنه⁽⁵⁴⁾.

يقول صاحب نيل الأوطار: {...والحديث فيه دليل على جواز إخراج الميازيب إلى الطرق لكن بشرط أن لا تكون محدثة تضر بالمسلمين، فإن كانت كذلك منعت لأحاديث المنع من الضرر قال في البحر: مسألة العنزة: ويمنع في الطريق الغرس والبناء والحفر ومروور أحمال الشوك ووضع الحطب والدبج فيها وطرح القمامة والرماد وقشر المؤز وإحداث السواحل والميازيب وربط الكلاب الضارية لما فيها من

الْأَدَى أَه. ثُمَّ حَكَى فِي الْبَحْرِ أَيْضًا عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَالْهَادَوِيَّةِ أَنَّهَا لَا تُضَيِّقُ قَرَارُ السَّكَّكِ النَّافِذَةِ وَلَا هَوَاؤُهَا بِشَيْءٍ وَإِنْ اتَّسَعَتْ، إِذْ الْهَوَاءُ تَابِعٌ لِلْقَرَارِ فِي كَوْنِهِ حَقًّا كَتَبَعِيَّةٍ هَوَاءِ الْمَلِكِ لِقَرَارِهِ وَعَنْ الشَّافِعِيِّ وَالْمُؤَيَّدِ بِاللَّهِ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ: إِنَّمَا حَقُّ الْمَارِّ فِي الْقَرَارِ لَا الْهَوَاءِ فَيَجُوزُ الرُّوْشُنُ وَالسَّابَاطُ حَيْثُ لَا ضَرَرَ، وَكَذَلِكَ الْمِيرَابُ. قَالَ الْمُؤَيَّدُ بِاللَّهِ: وَيَجُوزُ تَضْيِيقُ النَّافِذَةِ الْمُسَبَّلَةِ بِمَا لَا ضَرَرَ فِيهِ لِمَصْلَحَةِ عَامَّةٍ بِإِذْنِ الْإِمَامِ وَكَذَلِكَ يَجُوزُ تَضْيِيقُ هَوَاؤِهَا بِالْأُولَى وَالِى مِثْلَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمُؤَيَّدُ ذَهَبَتْ الْهَادَوِيَّةُ، وَقَالُوا: يَجُوزُ أَيْضًا التَّضْيِيقُ لِمَصْلَحَةِ خَاصَّةٍ فِي الطَّرِيقِ الْمَشْرُوعَةِ بَيْنَ الْأَمْلَاقِ⁽⁵⁵⁾.

وما جاء في الآثار مروياً عن الصحابة من الخلفاء الراشدين عملهم بالنزع عند الحاجة.

جاء في الأحكام السلطانية للماوردي قوله: (وأما المسجد الحرام فقد كان فناء حول الكعبة للطائفين ولم يكن له علي عهد رسول الله صل الله عليه وسلم وأبي بكر الصديق رضي الله عنه جدار يحيط به فلما استخلف عمر رضي الله وكثر الناس وسع المسجد واشتري دور هدمها وزادها فيه وهدم علي قوم من جيران المسجد أبوا أن يبيعوا ووضع لهم الأثمان حتى أخذوها بعد ذلك وتخذ للمسجد جداراً قصيراً دون القامة وكانت المصابيح توضع عليه فلما استخلف عثمان رضي الله عنه ابتاع منازل فوسع بها المسجد وأخذ منازل أقوام ووضع لهم أثمان فضجوا منه عند البيت فقال إنما أجراكم علي حلمي عنكم فعل بكم عمر رضي الله عنه هذا فأقررتم ورضيتم ثم أمر بهم إلي الحبس حتى كلم فيهم عبدالله بن خالد بن أسد فخلى سبيلهم وبنى للمسجد الأروقة حين وسعه).

وفيه أيضاً قوله {وقد مصرت الصحابة رضي الله عنهم البصرة على عهد عمر رضي الله عنه وجعلوها خططاً لقبائل أهلها فجعلوا عرض شارعها الأعظم وهو مریدها ستين ذراعاً وجعلوا عرض كل زقاق سبعة أذرع جعلوا وسط كل خطر

رحبة فسيحة لمرابط خيلهم وقبور موتاهم وتلاصقوا في المنازل ولم يفعلوا ذلك إلا عن رأي اتفقوا عليه أو نص لايجوز خلافه {⁽⁵⁶⁾.

والنزع حكم لامفر من تطبيقه إذا ما استلزم، بمستحقه، فمثلاً كيف يكون حال الحج، عند ضيق المكان مع زيادة عدد الحجيج؟. وقد حدث النزع لتوسعة الحرمين في العهد الأول من الإسلام، ولا زالت الحاجة مستمرة إلى توسعة الحرم المكي، والحرم المدني كذلك، ويتجدد ذلك بفضل الله مع زيادة المسلمين، وكذلك الحال في توسعة الطرقات، وعمل الكباري، والمجاري، وغيرهما من حاجات الناس.

ويقول د. وهبة الزحيلي: {...ثم إن فقهاء المذاهب قرروا أن لولي الأمر أن ينهي إباحة الملكية بحظر يصدر منه لمصلحة تقتضيه، فيصبح ما تجاوزه أمراً محظوراً، فإذا منع من فعل مباح صار حراماً، وإذا أمر به صار واجباً. والدليل على إعطاء ولي الأمر مثل هذه الصلاحيات في غير المنصوص على حكمه صراحة هو قوله تعالى: {يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم} [النساء: 59/ 4] وأولو الأمر في السياسة والحكم: هم الأمراء والحكام والعلماء {⁽⁵⁷⁾.

أما الأثر المروى فيما حدث بين سينا عمر والعباس رضي الله عنهما، ويدل على الوجه الأقوى على مشروعية النزع، حيث أن سيدنا عمر رضي الله عنه، لم يقدم علي طلب النزع من العباس رضي الله عنه، بل ويصر عليه حتى يصل إلى درجة التخاصم والتحاكم إلا لعلم لديه بمشروعيته، والأمر أمر دين، ومعلوم أمر الدين عند عمر، ولو اختلفت الرؤى بينه، وبين العباس، وأبي، رضي الله عنهم أجمعين. وأيضاً لربما كان ذلك اكراماً من عمر لسيدنا للعباس رضي الله عنهما كما حدث في قصة الميزاب، ولأن العباس ليس دونه في أمر الدين، وأيضاً في القصة أن داود لم يسطع إرضاء صاحب الملك، وقد توجب ذلك.

عليه، يرى الباحث أنه لا يوجد لا عند القدماء ولا عند الحديثين من الفقهاء من يقول بمنع النزع مع وجود ما يستدعيه. جاء في مجلة الأحكام العدلية أنه: {... لَدَى الْحَاجَةِ يُؤْخَذُ مِلْكُ كَائِنٍ مَنْ كَانَ بِالْقِيَمَةِ بِأَمْرِ السُّلْطَانِ وَيُلْحَقُ بِالطَّرِيقِ، لَكِنْ لَا يُؤْخَذُ مِنْ يَدِهِ مَا لَمْ يُؤَدَّ لَهُ الثَّمَنُ، وَذَلِكَ لِمَا رُوِيَ عَنِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ لَمَّا ضَاقَ الْمَسْجِدُ الْحَرَامُ أَخَذُوا أَرْضِينَ بِكَرِهِ مِنْ أَصْحَابِهَا بِالْقِيَمَةِ وَزَادُوا فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَبِفَعْلِ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ فِي تَوْسِيعِهِ مَسْجِدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ} (58).

وجاء في فتوى مجمع الفقه الإسلامي (السوداني) حول شرعية نزع أراضي الغير لصالح قيام سد الشريك؛ الصادر بالنمرة: (م ف إ / م أ / 52 / 2009م / فتاوى) مانص الفتوى بعد الحمد والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم {لا خلاف في تخويل ولي الأمر حق نزع الملكية الخاصة إذا اقتضى ذلك مصلحة عامة ضرورية لا تتأتى إلا بهذا النزع. وقد انعقد الإجماع على ذلك لما روي أن سيدنا عمر رضى الله عنه لما ضاق المسجد الحرام - في عهده - قام بتوسيعه واشترى من أجل ذلك دوراً هدمها وهدم على قوم أبوا أن يبيعوا ووضع لهم الأثمان حتى أخذوها، وكذلك فعل مثل هذا لتوسعة المسجد النبوي. كما فعل سيدنا عثمان رضى الله عنه مثل ما فعل سيدنا عمر رضى الله عنه ولم ينكر عليهما أحد فاعتبر ذلك إجماعاً ويشترط أن يعرض ولي الأمر المتضررين من النزع تعويضاً عادلاً.

عليه، فطالما أن سد الشريك للمصلحة العامة فإنه يجوز نزع الأراضي الخاصة مادام السد لا يقوم إلا بنزعها مع إعطاء المتضررين من النزع التعويض العادل} (59).

أما أحكامه: فلا شك أن أحكام النزع للصالح العام من الأحكام التي تحتاج إلى ضوابط تحد حدودها من التعسف أو الظلم، لأن النزع معالجة تتم بالأخذ، بل وأخذ من بيده السلطة والجبروت، والأخذ أو النزع في حد ذاته سلاح ذو حدين، فلذلك

يحتاج إلى استخدام دقيق ومنضبط، ولذا جاءت أحكامه في كتب الفقه محفوفة بجملة من الضوابط التي تحدد أطره، وتمنعه عن التعسف، والظلم. وفي ذلك يقول الدكتور وهبة الزحيلي: { ... ويدخل في العقود التي هي سبب مباشر للملكية حالتان :

الأولى: العقود الجبرية التي تجريها السلطة القضائية مباشرة، بالنيابة عن المالك الحقيقي، كبيع مال المدين جبراً عنه لوفاء ديونه، وبيع الأموال المحتكرة. فالمتملك يتملك عن طريق عقد بيع صريح بإرادة القضاء.

الثانية: نزع الملكية الجبري: وله صورتان:

أ- الشفعة⁽⁶⁰⁾. ب - الاستملاك للصالح العام: وهو استملاك الأرض بسعرها العادل جبراً عن صاحبها للضرورة أو المصلحة العامة، كتوسيع مسجد، أو طريق ونحو ذلك.

والمتملك من هذا الطريق يتملك بناء على عقد شراء جبري مقدر بإرادة السلطة. وعلى هذا فالعقد المسبب للملكية إما أن يكون رضائياً أو جبرياً، والجبري: إما صريح كما في بيع مال المدين، أو مفترض كما الفقه في الشفعة ونزع الملكية⁽⁶¹⁾.

وقد ذكر الدكتور الزحيلي في موضع آخر بنوع من الاستدراك لما قد يحدث من تعسف لولاة الأمر في هذه الأمور وأرد فيه ما نصه: { ... ولكن ليس كل مايتوهم من ضرر، أو يتخيل من مصلحة يكون مسوغاً لتقييد الملكية أو مصادرتها بالتعويض، وإنما ينبغي أن تكون المصلحة العامة محققة الحدوث، أو الضرر العام محقق الوقوع، أو غالب الوقوع، لا نادراً ولا محتملاً، ويكفي عند فقهاء المالكية والحنابلة أن يكون احتمال وقوع الضرر مسوغاً لمنع الفعل أخذاً بقاعدة: «دفع المضار والمفاسد مقدم على جلب المصالح».

وفي تقدير الضرر الذي يلحق بالعامّة، وما يلزم به النزع للصالح العام دُكر فيه: {... أن مبدأ تقدير الضرر مقيد بثلاثة أمور:

أولاً. أن كل ضرر يلحق الناس كافة هو ممنوع.

ثانياً. لا ينظر في الأضرار العامّة إلى قصد الضرر أو عدم قصده وإنما ينظر إلى النتائج المترتبة في الواقع ..

ثالثاً. لا يعتبر الضرر الواقع بأحد الناس إلا إذا قصد الشخص إضرار غيره بالفعل بأن يتعسف في استعمال حقه، أو يستعمله استعمالاً غير عادي {...⁽⁶²⁾.

وجاء في فتاوى مجمع الفقه الإسلامي⁽⁶³⁾: {قرار رقم (4) بشأن انتزاع الملكية للمصلحة العامة - إن مجلس مجمع الفقه الإسلامي المنعقد في دورة مؤتمره الرابع بجدة في المملكة العربية السعودية من 18 - 23 جمادى الآخرة 1408 هـ، الموافق 6 - 11 فبراير 1988 م : { بعد الاطلاع على البحوث الواردة إلى المجمع بخصوص موضوع «انتزاع الملك للمصلحة العامة».

وفي ضوء ما هو مسلّم في أصول الشريعة، من احترام الملكية الفردية، حتى أصبح ذلك من قواطع الأحكام المعلومة من الدين بالضرورة، وأن حفظ المال أحد الضروريات الخمس التي عرف من مقاصد الشريعة رعايتها وتواردت النصوص الشرعية من الكتاب والسنة على صونها، مع استحضار ما ثبت بدلالة السنة النبوية وعمل الصحابة رضي الله عنهم فمن بعدهم من نزع ملكية العقار للمصلحة العامة، تطبيقاً لقواعد الشريعة العامة في رعاية المصالح وتنزيل الحاجة العامة منزلة الضرورة وتحمل الضرر الخاص لتفادي الضرر العام.

قرر ما يلي:

أولاً: يجب رعاية الملكية الفردية وصيانتها من أي اعتداء عليها، ولا يجوز تضيق نطاقها أو الحد منها، والمالك مسلط على ملكه، وله - في حدود المشروع - التصرف فيه بجميع وجوهه وجميع الانتفاعات الشرعية.

ثانياً: لا يجوز نزع ملكية العقار للمصلحة العامة إلا بمراعاة الضوابط والشروط الشرعية التالية:

1 - أن يكون نزع العقار مقابل تعويض فوري عادل يقدره أهل الخبرة بما لا يقل عن ثمن المثل.

2 - أن يكون نازعه ولي الأمر أو نائبه في ذلك المجال.

3 - أن يكون النزع للمصلحة العامة التي تدعو إليها ضرورة عامة أو حاجة عامة تنزل منزلتها كالمساجد والطرق والجسور.

4 - أن لا يؤول العقار المنزوع من ماله إلى توظيفه في الاستثمار العام أو الخاص، وألا يعجل نزع ملكيته قبل الأوان.

فإن اختلت هذه الشروط أو بعضها كان نزع ملكية العقار من الظلم في الأرض والغصب التي نهى الله تعالى عنها ورسوله صلى الله عليه وسلم.

على أنه إذا صرف النظر عن استخدام العقار المنزوعة ملكيته في المصلحة المشار إليها تكون أولوية استرداده لماله الأصلي، أو لورثته بالتعويض العادل. والله أعلم⁽⁶⁴⁾.

وفي مرشد الحيران: {باب (في نزع الملك) (مادة 162) لا ينزع ملك أحد من يده بغير حق شرعي.

(مادة 163) إنما ينزع الملك من يد صاحبه إذا تصرف فيه بوجه من وجوه التصرفات السالبة للملك بمجرد العقد كالبيع.

(مادة 164) إذا كان المالك مديوناً ديناً ثابتاً عليه شرعاً يجوز نزع ملكه الزائد عن حوائجه الضرورية المحتاج إليها في الحال ومنها مسكنه الضروري إذا لم يكن له مال من جنس ما عليه من الدين الشرعي وبيع قضاء إذا امتنع عن بيعه بنفسه لقضاء دينه من ثمنه ويبدأ في البيع بالأيسر فالأيسر بقدر الدين.

(مادة 165) إذا اقتضت المصلحة العامة أخذ ملك لتوسيع طريق العامة يؤخذ بقيمته لكن لا يؤخذ من يد صاحبه مال يؤد له ثمنه مقدراً بمعرفة من يوثق بعدالته من أهل الخبرة⁽⁶⁵⁾.

وجاء في قانون المعاملات المدنية لسنة 1984م تحت عنوان - حماية حق الملكية - مادة: [1/517] لا ينزع ملك أحد بلا سبب شرعي .
وفي المادة: [2/560] لا ينزع ملك أحد إلا للمنفعة العامة وفي مقابل تعويض عادل ووفقاً لأحكام القانون}.

وفي المادة: [3/560] {المنفعة المسجلة كالملك المسجل ولا تنزع إلا لمصلحة عامة ومقابل تعويض عادل وفق نوع المنفعة ودرجة استثمارها الحقيقي.
وفي المادة: [4/560] المنفعة المشروعة بموجب أحكام هذا القانون ولو كانت غير مسجلة يحميها القانون في حدود الإنتفاع الحقيقي ولا تنزع إلا لمصلحة عامة ومقابل تعويض عادل وفق نوع المنفعة ودرجة استثمارها الحقيقي.

المبحث الثاني

إجراءات نزع الملكية في القانون

لقد وضع قانون نزع ملكية الأراضي لسنة 1930م، (السوداني) آلية متسلسلة من الضوابط والإجراءات يتم بموجبها النزع للصالح العام على النحو الآتي:
أولاً: (الإعلان بالنزع) جاء ذلك في الفصل الثاني- الإعلان بنزع الملكية المزمع - مادة: [5/ 1] إذا قرر رئيس الجمهورية مباشرة السلطات المخولة له بموجب أحكام هذا القانون لنزع الأرض لغرض عام يصدر إعلاناً بتوقيعه في ذلك المعنى .

وفي المادة (2) بند:

(أ) ينشر ذلك الإعلان في الجريدة الرسمية ويشتمل على :

وصف للأرض ومساحتها التقريبية وبيان للمكان الذي يمكن فيه الاطلاع على خريطة الأرض.

(ب) بيان بأن رئيس الجمهورية قد قرر نزع ملكية الأرض لغرض عام .
وجاء أيضاً موضوع (تعيين ضابط النزع وسلطاته) تحت عنوان: تعيين ضابط نزع الملكية م: 8. الفقرات:

(1) يعين الوالي عند نشر الإعلان المذكور في المادة (5) أو بعده شخصاً باسمه أو شاغل وظيفته كضابط نزع ملكية للقيام بنزع ملكية الأرض التي يشملها ذلك الإعلان .

(2) يملك ضابط نزع الملكية فيما يتعلق بكل الأرض التي يشملها إعلان نزع الملكية المزمع القيام به، سلطات الضابط المخول في تحديد ومسح الأرض بموجب أحكام قانون تحديد الأراضي ومسحها لسنة 1905م.

(3) يكون ضابط نزع الملكية مختصاً قانوناً بتحليف اليمين في أي تحقيق يجري بمقتضى أحكام هذا القانون وبإصدار طلبات الحضور أو الإخطارات أو

الأوامر التي تطلب حضور أولئك الأشخاص أو إبراز تلك المستندات مما قد يكون لازماً للقيام بنزع الملكية ويتم تنفيذ تلك الطلبات أو الأخطارات أو الأوامر مع مراعاة أحكام هذا القانون بالطريقة المنصوص عليها في قانون الإجراءات المدنية لسنة 1983 ما أمكن ذلك .

وأما من ناحية الإجراءات من الناحية التفصيلية فجاء تحت عنوان: (الإجراءات التي تتبع عندما تكون الأرض غير مسجلة) م: 9 الفقرة:

(3) يجوز تعيين ضابط نزع الملكية كضابط تسوية .

وجاء تحت عنوان : (وجوب نشر الإعلانات) م: 10 الفقرات:

(1) يأمر ضابط نزع الملكية بعد تعيينه بنشر الإعلانات في مكتب المحلية المختصة الذي تقع فيه الأرض المزمع نزع ملكيتها وفي مكاتب تسجيل الأراضي (إن وجدت) المسجلة فيها الأرض وفي أماكن مناسبة تجاور الأرض ويأمر بتنفيذ تلك الإعلانات على حائزي الأرض وعلى الأشخاص ذوي المصلحة والإداريين الشعبيين الذين تقع الأرض في دائرة اختصاصهم الإداري على أنه :
(أ) يجوز الاستغناء عن التنفيذ الشخصي للإعلانات على حائزي الأرض والأشخاص ذوي المصلحة إن كان ذلك غير عملي نسبة لعدد أولئك الأشخاص أو لأي سبب كاف آخر ، و

(ب) إذا كانت الأرض غير مسجلة يجوز تأجيل التنفيذ الشخصي على شاغلي الأرض والأشخاص ذوي المصلحة حتى تكتمل إجراءات التسوية المذكورة في المادة 9 ويجوز الاستغناء عنه إذا اقتنع ضابط نزع الملكية بأن محتويات تلك الإعلانات قد نقلت لأولئك الحائزين على الأرض أو ذوي المصلحة فيها بصورة كافية من طريق آخر .

(2) تشتمل تلك الإعلانات على مضمون الإعلان الصادر بموجب أحكام

المادة: (5) وتدعو جميع الأشخاص الذين يطالبون بالتعويض بمقتضى أحكام هذا

القانون للظهور شخصياً أو من طريق وكلائهم أو ممثليهم أمام ضابط نزع الملكية في وقت ومكان مذكورين في الإعلان (لا يكون ذلك الوقت قبل أكثر من أربعة عشر يوماً بعد نشر الإعلان ليبينوا تفاصيل مطالباتهم بالتعويض).

وتتيح القوانين السودانية رفع الدعوى بالطعن في القرار الإداري؛ وذلك في مواعيد محددة في القانون يجب أن ترفع خلالها، وإلا سقط الحق في رفعها.

جاء في قانون القضاء الإداري لسنة 2005م مادة (5)

(1) ميعاد رفع الطعن ستون يوماً من تاريخ نشر ذلك القرار في الجريدة الرسمية، أو في النشرات التي تصدرها أجهزة الدولة، أو من تاريخ العلم علماً حقيقياً أو من تاريخ إعلان صاحب الشأن به أيهما كان الأسبق.

(2) يبدأ الميعاد في الأحوال التي يجيز فيها القانون التظلم إلى الجهة الإدارية المختصة من تاريخ الفصل نهائياً في التظلم.

(3) ميعاد رفع الطعن إلى الجهة الإدارية المشار إليها في البند 2 أعلاه ستون يوماً ما لم ينص القانون على خلاف ذلك ويحسب الميعاد على النحو المبين في البند 1 أعلاه

(4) يعتبر رفضاً للتظلم عدم فصل الجهة الإدارية فيه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ رفعه إليها.

(5) ينقطع سريان الميعاد المنصوص عليه في البنود: 1، 2، 4، إذا أبلغ المدعي وزير العدل بنيته في رفع الدعوى على الوجه المبين في المادة 4/33 من قانون الاجراءات المدنية لسنة 1983م.

وجاء في قانون القضاء الإداري 2005م - الفصل الأول - إجراءات رفع الطعن ومشتملات عريضة الطعن، نصت المادة (4) على أن:

(1) يرفع الطعن إلى قاضي المحكمة العليا المختص بعريضة كل طلب طعن في قرار إداري من رئيس الجمهورية أو مجلس الوزراء الإتحادي أو وزير اتحادي.

(2) يرفع إلى قاضي محكمة الاستئناف المختص بعريضة كل طعن في قرار إداري صادر من أي سلطة عامة غير المذكورة في البند (1).

(3) تتضمن العريضة المذكورة في البندين (1) و(2) أعلاه بالإضافة إلى البيانات العامة التي تشتمل عليها عريضة الدعوى (أ) بيان القرار المطعون فيه. (ب) أسباب الطعن.

يرى الباحث أنّ هذه القوانين رغم أنها وضعت كثيراً من الضوابط الإجرائية ولكن توجد بها بعض الثغرات؛ وذلك على النحو الآتي:

أولاً: الإكتفاء بإعلان النزاع في الجريدة الرسمية فقط؛ لأن ذلك لا يكفي للعلم الحقيقي للمالك. وقد ذكرت ذلك الدكتورة: سوسن سعيد محمد علي شندى . قاضي المحكمة العليا في بحثها المنشور في (مجلة الأحكام القضائية السودانية 2015م)⁽⁶⁶⁾ تقول: أن الإكتفاء بنشر إعلان النزاع في المجلة الرسمية غير كافية للتوصل للعلم الحقيقي.

وقد وردت في ذلك سابقة قضائية (غير منشورة) بالمحكمة العليا . الدائرة الإدارية . أمام السادة:

- 1- محمد سعيد بابكر خوجلي رئيساً
- 2- مزمل محي الدين مهدي عضواً
- 3- محمد علي خليفة عضواً

الأطراف :-

والي ولاية الخرطوم طاعن بالإستئناف
/ ضد /

ورثة / المرحوم يحيى بابكر سليمان وآخرين مطعون ضدهم

التمرة/ مع/ ط اس / 2007/215م

جاء في الحكم أنه طعن بالإستئناف ضد الحكم الصادر في القاضي المختص
لنظر الطعون الإدارية بأمدرمان في الطعن بالرقم ط إ / 2007/39م الطعن مقدم
من المستشار متوكل عمرابي إنابة عن والي ولاية الخرطوم ويدور محور طلبه
في الآتي:

1- الطعن قدم بالمخالفة لنص المادة (1/5) من قانون القضاء الإداري لسنة
2005م حيث أن قرار النزاع صدر في 5/7/2006م وتم نشره في الجريدة
الرسمية العدد 734 بتاريخ 5/7/2006م وتناقض الطاعن للحضور بمكتب التعويضات
جريدة آخر لحظة . وهناك قراراتين بإعلان الطاعن للحضور بمكتب التعويضات
لمقابلة ضابط النزاع وكان الأجدى من محكمة الموضوع سماع بينة على العلم
الحقيقي.

وكان الرد من الجانب الآخر (الأستاذ عادل عباس عبد الوهاب) بالآتي: باختصار
1-المشرع عندما أعطى عدة طرق لإعلان أصحاب الشأن ولم يقصر
الإعلان بالجريدة الرسمية وهي غير متيسرة للمواطن العادي كما لا بد أن يتم العلم
الحقيقي ولقد صادف قرار المحكمة في هذه الجزئية صحيح القانون.
ومما انبنى عليه أمر القاضي في الشطب . في هذه السابقة . أن العلم الذي يرتب
أثراً ويبدأ به سريان مواعيد تعديم الدعوى هو العلم الحقيقي.
والشاهد في المسألة هو الجدل في وصول العلم الحقيقي للمالك.

عليه فالباحث يذهب إلى ذهبوا إليه بأن العلم الحقيقي هو الذي يبنى عليه وهذا يتطلب لوصوله للمالك النشر الكافي، والسهولة واليسر في الحصول على منشور الإعلان.

ثانياً: تفويض سلطات النزاع للوالي؛ وذلك بالقرار الجمهوري رقم (1/ 2008م)، والتي يتعارض مع النص الوارد في القانون الخاص بالنزع؛ وهي عبارة (بتوقيعه)؛ أي بتوقيع رئيس الجمهورية؛ والقرار متعارض في الحقيقة مع تخصيص السلطة له في القانون الخاص، وقد ناقشت ذلك أيضاً الدكتورة سوسن⁽⁶⁷⁾. واقترحت الدكتورة حذف عبارة (بتوقيعه) من القانون الخاص بالنزع.

وفي هذه المسألة سابقة؛ وهي السابقة المذكورة في (أولاً)، - علماً بأن هذا القانون تم تعديله في العام 1982 م بالتفويض، ثم تم تعديله في العام 1985م بإلغاء التفويض، ثم تم تعديله في العام 2008 م بالتفويض للولاية، وجاء السابقة - في رد الأستاذ عادل عباس عبد الوهاب في البند (5) من رده - التفويض تم إلغاؤه بقرار من مجلس الوزراء بالرقم 149 / 1 م ف / 1 / 4 / 5 وآلت ورجعت النزاع لرئيس الجمهورية.

عليه، يرى الباحث - نسبة لخطورة أمرالنزع - أن تبقى عبارة (بتوقيعه) في القانون الخاص بالنزع، ويرد الأمر لرئيس الجمهورية؛ بإلغاء القرار الصادر في العام 2008م، ويمكن استبدال التفويض بالتوصية؛ أي أن يرفع الوالي توصية لرئيس الجمهورية ليصدر الأمر بتوقيع رئيس الجمهورية.

ثالثاً: في سلطات وصلاحيات (ضابط النزاع)، القانون لم يحدد المؤهل والخبرة لضابط النزاع؛ ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى عدم التطبيق الصحيح للقانون؛ ومع العلم بأن ضابط النزاع قد منح في هذا القانون سلطات قضائية، وفي نظر الباحث إن تلك السلطات الواسعة والحاسمة، والممنوحة لضابط النزاع، لا يليق إلا بقاض مؤهل ومتمرس، أو قانوني ضالع في هذا المجال. وقد ذكرت الدكتورة سوسن

ضمن ملاحظاتها على القانون، ملاحظتها في تشكيل لجنة التحكيم برئاسة ضابط النزع، وأفترحت بأن يأنه كان الأفضل أن يكون الرئيس قاضياً أو مستشاراً، ولكن رأي الباحث في هذه المسألة أن المشكلة تكمن في عدم تحديد مؤهل وخبرة ضابط النزع أولاً، ثم سلطاته وصلاحياته الواسعة في القانون.

المبحث الثالث

مفهوم التعويض، وأصله الشرعي، وأحكامه

التعويض في اللغة: من العوض جاء في كتاب العين: {عِضْتُهُ عِياضاً وَعَوْضاً، والاسم: العِوَضُ، والمستعملُ التَّعْوِيزُ عَوْضَتُهُ من هِبَتِهِ خيراً. واستعاضني: سألني العِوَضَ. عاوَضْتُ فلاناً بعَوْضٍ في البيع والأخذ فاعْتَضْتُهُ مما أعطيته} (68).

وفي الحديث الشريف: «أَهْدَى إِلَيَّ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ نَاقَةً، فَعَوَّضْتُ مِنْهَا سِتَّ بَكَرَاتٍ، فَظَلَّ يَنْسَخُطُ» قَوْلُهُ: «فَعَوَّضْتُ» ، يُقَالُ: عَاَضَ يَعْوِضُ عَوْضاً، وَعِياضاً، وَعَوَّضْتُ مِنْ هِبَتِهِ خَيْراً، وَعَوَّضُ يَجْزِي مَجْزَى قَسَمٍ، يُقَالُ: عَوْضٌ لَا أَفْعَلُ ذَلِكَ} (69).

ويقول صاحب كتاب: (النهاية في غريب الحديث): { (عَوْضٌ) فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ «فَلَمَّا أَحَلَّ اللَّهُ ذَلِكَ لِلْمُسْلِمِينَ - يَعْنِي الْجَزِيَّةَ - عَرَفُوا أَنَّهُمْ قَدْ عَاَضَهُمْ أَفْضَلَ مِمَّا خَافُوا» تَقُولُ: عُضْتُ فُلاناً، وَأَعَضْتُهُ وَعَوَّضْتُهُ إِذَا أَعْطَيْتَهُ بَدَلَ مَا ذَهَبَ مِنْهُ. وَقَدْ تَكَرَّرَ فِي الْحَدِيثِ} (70).

أما في الإصطلاح: جاء في الموسوعة الفقهية مانصه: { ... وَيُقْهَمُ مِنْ عِبَارَاتِ الْفُقَهَاءِ أَنَّ التَّعْوِيزَ اصْطِلَاحاً هُوَ: دَفْعُ مَا وَجَبَ مِنْ بَدَلٍ مَالِيٍّ بِسَبَبِ الْخَاقِ ضَرَرٍ بِالْغَيْرِ} (71).

ويعتبر التعويض مبدأً شرعياً مقابل الضرر الذي يقع على المضرور، وهو من باب جبر الضرر، ويدخل التعويض في الشرع في غالب الأحكام. فقد جاء في كشف المشكل: {... وَإِنَّمَا هُوَ تَعْوِيزٌ شَرْعِيٌّ، كَالْغَرَةِ فِي الْجَنِينِ، وَالصَّاعِ فِي الْمُصْرَاةِ...} (72).

أما أصل مشروعيته: فقد في السنة المطهرة ما روي عن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ، أَنَّهُ قَالَ لِلْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ

الْمُطَلَّبِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: " نَزِيدُ فِي الْمَسْجِدِ " وَدَارَكَ قُرَيْبَةً مِنَ الْمَسْجِدِ ، فَأَعْطَاهَا نَزْدَهَا فِي الْمَسْجِدِ ، وَاقْطَعُ لَكَ أَوْسَعَ مِنْهَا ، قَالَ: لَا أَفْعَلُ ، قَالَ: إِذَا أَغْلَبَكَ عَلَيْهَا ، قَالَ: لَيْسَ ذَلِكَ لَكَ فَاجْعَلْ بَيْنِي وَبَيْنَكَ مَنْ يَقْضِي بِالْحَقِّ ، قَالَ: وَمَنْ هُوَ ؟ قَالَ: حُدَيْفَةُ بْنُ الْيَمَانِ ، قَالَ: فَجَاءُوا إِلَى حُدَيْفَةَ فَقَصُّوا عَلَيْهِ ، فَقَالَ حُدَيْفَةُ: عِنْدِي فِي هَذَا خَبْرٌ ، قَالَ: وَمَا ذَلِكَ ؟ قَالَ: إِنَّ دَاوُدَ النَّبِيَّ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ أَرَادَ أَنْ يَزِيدَ فِي بَيْتِ الْمَقْدِسِ ، وَقَدْ كَانَ بَيْتٌ قَرِيبٌ مِنَ الْمَسْجِدِ لِيَنْتِمِ فَطَلَبَ إِلَيْهِ فَأَبَى فَأَرَادَ دَاوُدُ أَنْ يَأْخُذَهَا مِنْهُ ، فَأَوْحَى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ إِلَيْهِ إِنَّ أَنْزَلَ النَّبِيُّ عَنِ الظُّلَمِ لِيَنْتِمِ ، قَالَ: فَتَرَكَهُ ، فَقَالَ لَهُ الْعَبَّاسُ: فَبَقِيَ شَيْءٌ ، قَالَ: لَا ، قَالَ: فَدَخَلَ الْمَسْجِدَ ، فَإِذَا مِيزَابٌ لِلْعَبَّاسِ شَارِعٌ فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِيَسِيلَ مَاءُ الْمَطَرِ مِنْهُ فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ عُمَرُ بِيَدِهِ ، فَقَلَعَ الْمِيزَابَ ، فَقَالَ: هَذَا الْمِيزَابُ لَا يَسِيلُ فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ لَهُ الْعَبَّاسُ وَالَّذِي بَعَثَ مُحَمَّدًا بِالْحَقِّ إِنَّهُ هُوَ الَّذِي وَضَعَ الْمِيزَابَ فِي هَذَا الْمَكَانِ ، وَنَزَعْتَهُ أَنْتَ يَا عُمَرُ ، فَقَالَ عُمَرُ: ضَعُ رِجْلَيْكَ عَلَى عُقْفِي لِتَرُدَّهُ إِلَى مَا كَانَ هَذَا فَفَعَلَ ذَلِكَ الْعَبَّاسُ ، ثُمَّ قَالَ: الْعَبَّاسُ قَدْ أَعْطَيْتُكَ الدَّارَ تَزِيدُهَا فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَزَادَهَا عُمَرُ فِي الْمَسْجِدِ ، ثُمَّ قَطَعَ لِلْعَبَّاسِ دَارًا أَوْسَعَ مِنْهَا بِالزُّورَاءِ⁽⁷³⁾.

وفي رواية لأبي هريرة أنهما احتكما إلى أبي ابن كعب، وحكي فيه نحوه من ذلك⁽⁷⁴⁾.

أي عوض سيدنا عمر رضي الله عنه، سيدنا العباس رضي الله عنه بمنزل الزوراء بعد رضاه يلا مقابل.

وأيضا مما روي فيما سبق ذكره أنه لما أراد سيدنا عمر رضي الله توسعة المسجد الحرام، واشتري دور هدمها وزادها فيه، وهدم علي قوم من جيران المسجد أبوا أن يبيعوا ووضع لهم الأثمان حتى أخذوها بعد ذلك، فلما استخلف عثمان

رضي الله عنه ابتاع منازل فوسع بها المسجد وأخذ منازل أقوام ووضع لهم أثمان فضجوا منه عند البيت فقال إنما أجراكم علي حلمي عنكم فعل بكم عمر رضي الله عنه هذا فأقررتهم ورضيتهم ثم أمر بهم إلي الحبس حتى كلم فيهم عبدالله بن خالد بن أسد فخلى سبيلهم وبنى للمسجد الأروقة حين وسعه⁽⁷⁵⁾.

أما أحكامه: فيترتب على ظهور حاجة الناس العامة على ملكه الخاص ، وذلك بعد التعويض العادل.

جاء في الموسوعة الفقهية :{... هَبَ الْفَقَّهَاءُ إِلَى أَنَّهُ إِذَا ضَاقَ الْمَسْجِدُ بِالنَّاسِ فَيَجُوزُ تَوْسِيعُهُ عَلَى حِسَابِ الْأَرْضِي الْمَمْلُوكَةِ مِلْكًا خَاصًّا وَكَذَلِكَ الْأَمْرُ إِذَا احتَاجَ النَّاسُ إِلَى شَقِّ طُرُقٍ عَامَّةٍ أَوْ تَوْسِيعَتِهَا وَنَحْوِ ذَلِكَ وَلَكِنْ لَا بُدَّ مِنْ تَعْوِضٍ عَادِلٍ يَقُومُ بِتَقْدِيرِهِ ذُو الْخَبَرَةِ}.

وما نصَّ مَجَلَّةُ الْأَحْكَامِ الْعَدْلِيَّةِ {... لَدَى الْحَاجَةِ يُؤْخَذُ مِلْكُ كَائِنٍ مَنْ كَانَ بِالْقِيَمَةِ بِأَمْرِ السُّلْطَانِ وَيُلْحَقُ بِالطَّرِيقِ، لَكِنْ لَا يُؤْخَذُ مِنْ يَدِهِ مَا لَمْ يُؤَدَّ لَهُ النَّصْنُ...}⁽⁷⁶⁾ . ولا يجوز النزع إلا للمنفعة العامة، ومقابل تعويض عادل، ومع ذلك إذا تم الاستغناء عن استخدامه للمنفعة العامة، كان صاحب الملك هو الأولي.

وجاء في فتاوى مجمع الفقه الإسلامي (السوداني) : (فتوى بتاريخ 3 صفر 1436 هـ - 25 نوفمبر 2014م تحت موضوع (استفتاءك عن حكم نزع قطعة أرض دون تعويض) . بدون ذكر اسم المستفتي . ما نصه { بالإشارة إلى استفتاءك الذي تسأل فيه عن حكم نزع أرض ملكك للخدمات العامة ثم إعطائها لغيرك، وحكم خصم جزءاً من أرضك دون تعويض؛ نفيد بأن الدائرة المختصة بالمجمع قد درست هذا الموضوع، وأجابت عنهما بالآتي:

(الفتوى) {الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد،،،

فإن كان الواقع كما ذكرت فهذا الصنيع معدود من قبيل الظلم ، والظلم كله حرام، وقد قال سبحانه في الحديث القدسي { يا عبادي : إني حرمت الظلم على نفسي وجعلت بينكم محرماً فلا تظالموا } رواه مسلم، وقد النبي صلى الله عليه وسلم في خطبته في حجة الوداع " إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام، كحرمة يومكم هذا ، في بلدكم هذا،" وفي الصحيحين عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال :الظلم ظلمات يوم القيامة "وفيهما عن أبي موسى رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال" إن الله ليملي للظالم حتى إذا أخذه لم يفلته" ثم قرأ (وكذلك أخذ ربك إذا أخذ القرى وهي ظالمة إن أخذه أليم شديد) وفي صحيح البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال" من كانت عنده مظلمة لأخيه فليتحللها منها ، فإنه ليس ثم دينار ولا درهم من قبل أن يؤخذ لأخيه من حسناته، فإن لم يكن له حسنات أخذ من سيئات فطرحت عليه"

والظلم حاصل من حيث كون هذا العمل انتقاصاً من مال امرئ مسلم بغير وجه شرعي معتبر، وقد قال سبحانه : (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقاً من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون)وقال النبي صلى الله عليه وسلم "لا يحل مال امرئ مسلم بغير طيب نفس منه" ثم إن هذا الصنيع من قبل أولئك الموظفين قد تضمن غشاً وكذباً حيث نُزعت تلك الأراضي على أنها خدمات تعود فائدتها على مجموع الناس ، ثم بعد ذلك بيعت لغير الغرضالذي من أجله نُزعت، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم" ما من عبد يسترعيه الله رعية يموت يوم يموت وهو غاش لرعيته إلا ما حرم الله عليه الجنة" رواه مسلم من حديث معقل بن يسار المزني رضي الله عنه.

ثم إن الحق العام لا يلغي الحق الخاص وعلى الدولة حين نزعها أرضاً من صاحبها لمنفعة عامة أن تبذل له التعويض المجزئ إن مثلياً - يمنحه أرضاً

مكافئة للأرض المنزوعة - أو قيمياً يدفع النال المناسب الذي يقدره أهل الخبرة الموثوقون، بناء على قوله صلى الله عليه وسلم "لا ضرر ولا ضرار" رواه مالك في الموطأ، ورواه ابن ماجه والدارقطني. وفي حديث أبي صرعة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال "من ضار ضار الله به، ومن شاق شق الله عليه خرجه أبو داؤود والترمزي

وقد قرر فقهاؤنا رحمهم الله تعالى في القواعد المعتمدة أن الضرر يزال، وبنو على ذلك كثيراً من أبواب الفقه، كالرد بالعيب، والحجر بأنواعه والشفعة، لأنها شرعت لدفع ضرر القسمة، والقصاص والحدود والكفارات وضمان المتلف والقسمة ونصب الأئمة والقضاة ودفع الصائل وقتال المشركين والبغاة وفسخ النكاح بالعيوب أو الإعسار وغير ذلك، والله الموفق والمستعان⁽⁷⁷⁾.

وجاء في فتاوى مجمع الفقه الإسلامي بجدة - سابقة الذكر - من شروط صحة النزاع : (...أن يكون نزاع العقار مقابل تعويض فوري عادل يقدره أهل الخبرة بما لا يقل عن ثمن المثل).

وفي الموسوعة الفقهية: { لَا يُؤْخَذُ مِنْ يَدِهِ مَا لَمْ يُؤَدَّ لَهُ الثَّمَنُ }⁽⁷⁸⁾.

وجاء في مرشد الحيران: (مادة 166) مصلحة الموقوف عليهم تجب رعايتها فلا يؤخذ مكان وقف لاتساع طريق للعامة إلا إذا استبدل بأحسن منه صقعاً وأكثر نفعاً وأغزر ريعاً.

(مادة 167) إذا اقتضى الحال أخذ أرض من الأراضي الأميرية من يد من هو منتفع بزراعتها لإدخالها في طريق العامة أو لغير ذلك من المصالح العامة يرفع عن صاحبها من المال المربوط بقدر ما يؤخذ منه⁽⁷⁹⁾.

وجاء في قانون المعاملات المدنية لسنة 1984م تحت عنوان - حماية حق الملكية -

مادة: [1 / 517] لا ينزع ملك أحد بلا سبب شرعي .

وفي المادة: [2/560] {لا ينزع ملك أحد إلا للمنفعة العامة وفي مقابل تعويض عادل ووفقاً لأحكام القانون}.

وفي المادة: [3/560] {المنفعة المسجلة كالمالك المسجل ولا تنزع إلا لمصلحة عامة ومقابل تعويض عادل وفق نوع المنفعة ودرجة استثمارها الحقيقي}.

وفي المادة: [4/560] {المنفعة المشروعة بموجب أحكام هذا القانون ولو كانت غير مسجلة يحميها القانون في حدود الإنتفاع الحقيقي ولا تنزع إلا لمصلحة عامة ومقابل تعويض عادل}.

المبحث الرابع

آليات التعويض في القانون

لقد وضع القانون السوداني إجراءات ومراحل رضائية في التعويض عن النزع للصالح العام، ذلك بما هو أقرب وأرضى للنفوس، وهو التعويض بطريق الاتفاق بين أصحاب الملك والدولة، ثم مرحلة التحكيم، وذلك في قانون التخطيط العمراني لسنة 1994م على النحو الآتي:

أولاً: مرحلة الاتفاق: جاء ذلك تحت عنوان: (دفع التعويض - الاتفاق بشأن التعويض) وتحت المادة : (14)، مانصه: {على ضابط نزع الملكية أن يحاول الوصول إلى اتفاق فيما يتعلق بمقدار التعويض مع أولئك الأشخاص ذوي المصلحة الذين يظهرون شخصياً أو من طريق وكيل أو الممثلين على الوجه المنصوص عليه في المادتين 11 و 12}.

ثانياً: مرحلة التحكيم: وعنون لذلك بـ (تشكيل لجنة التحكيم). مادة 16. بند (1) ما نصه: {تشكل لجنة التحكيم من ضابط نزع الملكية رئيساً وعضوين}.

(2) يعين الوالي عضواً ويعين العضو الآخر الأشخاص ذوي المصلحة الذين سيقدر التعويض المستحق لهم.

(3) إذا لم يستطع ذوو المصلحة الاتفاق على التعيين يعين ضابط نزع الملكية العضو الثاني}.

ووردت واجبات لجنة التحكيم تحت عنوان (واجبات لجنة التحكيم).
وتحت المادة (18) مانصه: {تقوم لجنة التحكيم بعد سماع بيانات أي أشخاص ذوي مصلحة يظهرون أمامها وبعد القيام بالتحقيق اللازم بتقدير مقدار التعويض الذي ينبغي أن يدفع فيما يتعلق بمصالح كل منهم} .
وقد وضع هذا القانون قواعد أوضاع لتقدير التعويض تحت عنوان (قواعد تقدير التعويض)، مادة: (19): {تراعى لجنة التحكيم عند تقدير التعويض القواعد الآتية :

- (1) تؤخذ الأمور الآتية في الاعتبار :
 - (أ) القيمة السوقية للأرض عند منح التعويض أي المبلغ الذي يمكن أن يتوقع أن تحققه الأرض إذا باعها بائع راغب في البيع في سوق مفتوحة ،
 - (ب) الضرر (إن وجد) الذي يقع على الشخص ذي المصلحة في وقت منح التعويض بسبب تأثير نزع الملكية بصورة ضارة على ماله الآخر سواء أكان منقولاً أم غير منقول بأي طريقة أو على ما يكسبه ،
 - (ج) النفقات المعقولة (إن وجدت) لتغيير السكن وذلك إذا اضطر الشخص ذو المصلحة لتغيير سكنه نتيجة لنزع الملكية،
 - (د) إذا لم يكن للأرض قيمة سوقية أو إذا لم تمثل قيمتها السوقية قيمتها الحقيقية لدي الشخص ذي المصلحة ، الأرباح التي يجنيها الشخص ذو المصلحة من استعمال الأرض.
- ولكن مع ذلك كله لم يضع القانون اعتباراً لتمسك المالك بعدم التخلي عن أرضه رغم تحقق التعويض.

مادة (2) ما نصه: : { لا تؤخذ الأمور الآتية في الاعتبار:

بند (ب) عدم رغبة الطرف ذي المصلحة في التخلي عن الأرض}. وكما لا يوضع القانون أيضاً اعتباراً لرفض استلام التعويض في حال النزع، وتعتبر نظرة منطقية في نظر الباحث.

مادة (25) بند (1) ما نصه: { مع مراعاة أحكام البند (1) تقوم الحكومة بدفع التعويض طبقاً للاتفاق أو القرار}.

بند (2) إذا لم يعثر على الشخص المستحق للتعويض أو لم يحضر لاستلامه أو رفض استلامه تنشر الحكومة في الجريدة الرسمية إعلاناً باستعدادها لدفع كل التعويض المستحق عن نزع الملكية الذي تم {.

ولكن يرى الباحث أيضاً أن هذا القانون فيه ثغرات يمكن أن يتضرر منها المالك، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: هذا القانون أعطى لضابط النزع سلطات واسعة وصلاحيات متعددة؛ من ذلك في أنه جعل ضابط النزع رئيساً للجنة التحكيم مع عضوين فقط، مما يجعل له الرأي الغالب في اللجنة، وعلماً بأن هذه اللجنة قراراتها ليست فيها تظلم إداري⁽⁸⁰⁾.

ثانياً: هذا القانون جعل لضابط النزع تعيين مندوب المالك إذا لم يستطع المالك الاتفاق على التعيين؛ وذلك مما يقلل من فائدة تكوين اللجنة؛ مع العلم أن قرار لجنة التحكيم لا يخضع للطعن إدارياً مما قد يساعد على احتمال وقوع الظلم على المالك.

ثالثاً: هذا القانون لم يحدد زمناً لإنهاء إجراءات التعويض، ولم يقيد النزع بضرورة التعويض قبل أو متزامناً مع النزع؛ مما يجعل المطل والعنت في التعويض.

الخاتمة:

بحمد الله وتوفيقه تم هذا البحث ، في موضوع : (أحكام النزاع للصالح العام)، وقد بذلت فيه ما في وسعي من جهدٍ، في توضيح أحكامه الفقهية، وذلك من خلال آي القرآن وتفسير أحكامه، وكذا السنة المطهرة وشروحها، وأفهام الفقهاء، وكذلك بالوقوف على النظم القانونية، بإيراد نصوصها التي نظمت أحكام موضوع البحث. وفي هذه الخاتمة أضع أهم النتائج والتوصيات التي توصل إليها البحث، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: أهم النتائج التي توصل إليها البحث :

1. المصلحة العامة مقدمة بصفة عامة على المصلحة الخاصة في الشريعة الإسلامية.
2. إتفاق الفقهاء على مشروعية النزاع بشرط أن يكون النزاع للصالح العام، وأن لا يكون النزاع إلا في العقارات، وأن يكون بالتعويض العادل.
3. القانون جعل قرار النزاع لرئيس الجمهورية بتوقيعه، ثم جعل تفويض بالنزاع وتعيين ضابط النزاع للوالي، وسلطة النزاع للوزير المختص بلجنته الإدارية التخطيطية، وأعطى تنفيذ جميع الإجراءات لضابط النزاع .
4. القانون جعل لضابط النزاع سلطات واسعة، ولم يحدد له مؤهلاً، ولا خبرة، مما يزيد احتمال الخطأ في التطبيق.
5. القانون لم يعط أهمية للعلم الحقيقي للمالك؛ ذلك بالإكتفاء بإعلان النزاع في الجريدة الرسمية فقط.
6. القانون لم ينص على زمن محدد لاكتمال إجراءات التعويض للمالك. مما يعطل أوصول حقوق الملاك.

ثانياً: التوصيات: هنالك توصيات عامة ، وتوصيات خاصة، وذلك على النحو الآتي:

أ- التوصيات العامة:

1. ضرورة تشجيع البحث وبصفة خاصة في مجال المعاملات، وإسناد ذلك لذوي الكفاية والخبرة.
2. ضرورة متابعة، وتكييف، وتحديث النظم القانونية في البلاد الإسلامية وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

ب - التوصيات الخاصة:

1. ضرورة تحديد سلطة النزاع في أضيق نطاق، وإسناد السلطات بكيفية واضحة ومنضبطة.
 2. أن يكون النزاع للحاجة الحقيقية، وأن انتفت الحاجة فيعود للمالك، ولا يكون للاستثمار.
 3. ضرورة المراقبة من السلطات العدلية للنزاع؛ لتحقيق العدالة في تطبيق القوانين المنصوصة فيه.
 4. ضرورة تعيين (ضابط نزاع) من ذوي الكفاية، وذلك بالتصحيح في مواد القانون بمؤهله وخبرته.
 5. ضرورة تمليك معلومة النزاع للمالك بوقت كاف، وتسهيل وسائل المطالبة له للوصول لحقوقه.
 6. أن ينص في القانون بسرعة التعويض، ويفضل الباحث أن يتم التعويض متزامناً مع النزاع إلا لمانع.
- هذا ،،، وبالله التوفيق.

الهوامش والمصادر والمراجع :

1. عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن اليحصبي السبتي، أبو الفضل (المتوفى: 544هـ)، مشارق الأنوار على صحاح الآثار، دار النشر: المكتبة العتيقة ودار التراث، عدد الأجزاء: 2 (1/ 201).
2. صحيح مسلم، باب الحلال بين والحرام بين، رقم الحديث، 4101 - [107-1599] - دار الجيل (5/ 50)
3. شرح مسند الشافعي (4/ 321).
4. مسند الشافعي - ترتيب السندي، رقم الحديث: 433 - (2/ 131)
5. ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: 606هـ) الشافعي في شرح مسند الشافعي (4/ 202). المحقق: أحمد بن سليمان - أبي تميم ياسر بن إبراهيم - الناشر: مكتبة الرشد، الرياض - المملكة العربية السعودية. الطبعة: الأولى، 1426 هـ - 2005 م ، عدد الأجزاء: 5
6. الموسوعة الكويتية (166/17).
7. ابن قاسم عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي القحطاني الحنبلي النجدي (المتوفى: 1392هـ)
- الإحكام شرح أصول الأحكام الطبعة الثانية، 1406 هـ ، عدد الأجزاء: 4 (3/ 343).
8. محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقب بمرتضى، الزبيدي (المتوفى 1205هـ)، تاج العروس (22/ 39) - تاج العروس من جواهر القاموس، المحقق: مجموعة من المحققين الناشر: دار الهداية.

9. محمد أحمد دهمان، معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي (ص: 21) .
الناشر : دار الفكر المعاصر . بيروت . لبنان . دار الفكر . دمشق . سوريا .
الطبعة الأولى 1410 هـ . 1990 م .
10. مسند أحمد، ت شاكر، مسند عبادة ابن عمر، رقم الحديث 6458 (6 / 20).
11. سنن أبي داود، رقم الحديث: رقم الحديث 3058، (3 / 173).
12. صحيح ابن خزيمة، رقم الحديث: 2323، ط 3 (2 / 1113).
13. الباحث.
14. الدكتور أحمد مختار عمر بمساعدة فريق، معجم الصواب اللغوي دليل
المتقف العربي (1 / 703)، 4659 - مُصَادَرَة، الجذر: ص د ر،
عمل، الناشر: عالم الكتب، القاهرة، الطبعة: الأولى، 1429 هـ - 2008 م،
عدد الأجزاء: 2.
15. الموسوعة الفقهية الكويتية (37 / 353).
16. زين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نجيم المصري (المتوفى:
970هـ)، البحر الرائق (5 / 44) الناشر: دار الكتاب الإسلامي، الطبعة:
الثانية - بدون تاريخ، عدد الأجزاء: 8.
17. محمد بن علي بن محمد الحِصْنِي المعروف بعلاء الدين الحصكفي الحنفي
(المتوفى: 1088هـ)، الدر المختار شرح تنوير الأبصار وجامع البحار (ص:
459). المحقق: عبد المنعم خليل إبراهيم - الناشر: دار الكتب العلمية،
الطبعة: الأولى، 1423هـ - 2002م، عدد الأجزاء: 1.
18. محمد بن صالح بن محمد العثيمين (المتوفى: 1421هـ)، الشرح الممتع على
زاد المستقنع - دار النشر: دار ابن الجوزي
الطبعة: الأولى، 1422 - 1428 هـ، عدد الأجزاء: (8 / 336).

19. أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: 241هـ)، مسند أحمد ط الرسالة (33/ 239)،
المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد
المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، 1421 هـ -
2001 م.
20. الموسوعة الفقهية الكويتية (37/ 354).
21. عبد القادر عودة، التشريع الجنائي الإسلامي مقارنا بالقانون الوضعي (1/ 661/662) - المبحث السادس - عقوبة الردة والبغي الناشر: دار الكاتب
العربي، بيروت - عدد الأجزاء: 2.
22. محمد رواس قلعجي - حامد صادق قنبي، معجم لغة الفقهاء (ص: 119)
الناشر: دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، 1408 هـ -
1988م
23. الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته للزحيلي (7/ 4989 / 4995).
24. مجلة البحوث الإسلامية (30/ 175).
25. زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي
(المتوفى: 666هـ)، المحقق: يوسف الشيخ محمد، مختار الصحاح ، الناشر:
المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت - صيدا، الطبعة: الخامسة،
1420هـ / 1999م، عدد الأجزاء: (ص: 226).
26. د محمود عبد الرحمن عبد المنعم، معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية (3/ 11).
الناشر: دار الفضيحة.
27. سنن أبي داود ت الأرنؤوط (3/ 135) أبو داود سليمان بن الأشعث بن
إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني (المتوفى: 275هـ)،

- المحقق: شعيب الأرناؤوط - محمّد كامل قره بللي، الناشر: دار الرسالة العالمية، الطبعة: الأولى، 1430 هـ - 2009 م
عدد الأجزاء: 7
28. فضل الله بن حسن بن حسين بن يوسف أبو عبد الله، شهاب الدين الثوريّشتي (المتوفى: 661 هـ)، الميسر في شرح مصابيح السنة للتوريّشتي (2/725) المحقق: د. عبد الحميد هنداوي، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز، الطبعة: الثانية، 1429 هـ - 2008 هـ، عدد الأجزاء: 4
29. أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: 241 هـ)، مسند أحمد ط الرسالة (33/239)،
المحقق: شعيب الأرناؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، 1421 هـ - 2001 م.
30. محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف كأسلافه بالأمير (المتوفى: 1182 هـ)، الصنعاني، سبل السلام (1/521). الناشر: دار الحديث، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ، عدد الأجزاء: 2.
31. محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (المتوفى: 483 هـ)، المبسوط للسرخسي، الناشر: دار المعرفة - بيروت
الطبعة: بدون طبعة، تاريخ النشر: 1414 هـ - 1993 م، عدد الأجزاء: 30 (13/160).
32. عمر بن إسحق بن أحمد الهندي الغزنوي، سراج الدين، أبو حفص الحنفي (المتوفى: 773 هـ)، الغرة المنيفة في تحقيق بعض مسائل الإمام أبي حنيفة ،

- الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة: الأولى 1406-1986 هـ، عدد الأجزاء: 1 (ص: 48).
33. أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر النَّمِيمِي المازري المالكي (المتوفى: 536هـ)، شرح التلقين المحقق: سماحة الشيخ محمد المختار السَّلامِي، الناشر: دار الغرب الإسلامي، طبعة: الطبعة الأولى، 2008 م، عدد الأجزاء: 5 (2/ 570).
34. صحيح ابن خزيمة صحيح ابن خزيمة 2333 (2/ 1120) ط 3.
35. محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (المتوفى: 711هـ)، لسان العرب - الناشر: دار صادر - بيروت، الطبعة: الثالثة - 1414 هـ عدد الأجزاء: 15، (6/ 220).
36. د أحمد مختار عبد الحميد عمر (المتوفى: 1424هـ) بمساعدة فريق عمل، معجم اللغة العربية المعاصرة ، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: الأولى، 1429 هـ - 2008 م، عدد الأجزاء: 4 (3 ومجلد للفهارس) في ترقيم مسلسل واحد (3/ 2114).
37. الموسوعة الفقهية الكويتية (37/ 353).
38. أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبسي الكوفي (159 . 235 هـ): مُصنّف ابن أبي شيبة، تحقيق : محمد عوامة. مُصنّف ابن أبي شيبة ط السلفية (10/ 87). تحقيق : محمد عوامة. مُصنّف ابن أبي شيبة ط السلفية (10/ 87).
39. صحيح ابن خزيمة صحيح ابن خزيمة 2333 (2/ 1120) ط 3.
40. محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (المتوفى: 483هـ)، المبسوط للسرخسي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، الطبعة: بدون طبعة، تاريخ النشر: 1414هـ - 1993م، عدد الأجزاء: 30 ، (2/ 199).

41. أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: 538هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، 1419 هـ - 1998 م، عدد الأجزاء: 2، أساس البلاغة (2/ 262).
42. أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: 395هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، عام النشر: 1399هـ - 1979م، عدد الأجزاء: 6، مقاييس اللغة (5/ 415).
43. محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: 310هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر، الدكتور عبد السند حسن يمامة، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى، 1422 هـ - 2001 م، عدد الأجزاء: 26.
44. لسان العرب ط دار المعارف (4/ 2479).
45. القاموس الفقهي (ص: 214).
46. الموسوعة الفقهية الكويتية (39/ 45).
47. الدكتور وهبة الزحيلي: أستاذ، ورئيس قسم الفقه الإسلامي وأصوله - بجامعة دمشق - كلية الشريعة، سورية، صاحب كتاب: الفقه الإسلامي وأدلته للزحيلي.
48. الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته: (6/ 4570).
49. مرجع سبق ذكره - بحث منشور للدكتورة سوسن - ص 278.
50. المرجع السابق ص 289.
51. مختصر صحيح الإمام البخاري - باب إذا اختلفوا في الطريق الميتاء - ر 1133 - (2/ 157).

52. أبو عبد الله نعيم بن حماد بن معاوية بن الحارث الخزاعي المروزي (المتوفى: 228هـ)، الفتن، المحقق: سمير أمين الزهيري
الناشر: مكتبة التوحيد - القاهرة، الطبعة: الأولى، 1412، عدد الأجزاء: 2 (1/414).
53. أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: 774هـ)، مسند أمير المؤمنين أبي حفص عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأقواله على أبواب العلم، المحقق: عبد المعطي قلجعي، دار النشر: دار الوفاء - المنصورة، الطبعة: الأولى، 1411هـ - 1991م، عدد الأجزاء: 2 مسند الفاروق لابن كثير (1/158/159). وهذا سياق غريب وفي أسناده ضعف وانقطاع.
54. مسند أحمد ط الرسالة - تحقق: شعيب الأرناؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، 1421 هـ - 2001 م
55. محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: 1250هـ)، نيل الأوطار نيل الأوطار - بَابُ إِخْرَاجِ مَيَازِيْبِ الْمَطَرِ إِلَى الشَّارِعِ، 2334 ، (5/313/314)، تحقيق: عصام الدين الصبابي، الناشر: دار الحديث، مصر، الطبعة: الأولى، 1413هـ - 1993م، عدد الأجزاء: 8.
56. الماوردي، الأحكام السلطانية (1/334)، وذكره صاحب المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام الكتاب، جواد علي، الناشر: دار الساقى، الطبعة الرابعة 1422هـ/2001م، عدد الأجزاء : 20 جزءا (7/46).
57. الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته للزحيلي (7/4989/4995).
58. الموسوعة الفقهية الكويتية (39/45).

59. الفتوى ممهورة باسم أ. د. أحمد خالد بابكر . الأمين العام لمجمع الفقه الإسلامي.
60. عرفها في قانون المعاملات المدنية لسنة 1984م المادة: (616): (الشفعة هي حق تملك العقار المبيع أو بعضه ولو جبراً على المشتري بما قام عليه في الثمن والنفقات). وتم حذف الكلام عن الشفعة ، خوف التطويل.
61. الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته للزحيلي (4/ 2913).
62. المرجع السابق.
63. هذا المجمع يتبع لرابطة العالم الإسلامي، ومقره بجدة بالمملكة العربية السعودية.
64. قرار رقم (4) بشأن انتزاع الملكية للمصلحة العامة - مجلس مجمع الفقه الإسلامي المنعقد في دورة مؤتمره الرابع بجدة في المملكة العربية السعودية من 18 - 23 جمادى الآخرة 1408 هـ، الموافق 6 - 11 فبراير 1988م). نقلاً عن الفقه الإسلامي وأدلته للزحيلي (7/ 5131).
65. محمد قدرى باشا (المتوفى: 1306هـ)، مرشد الحيران إلى معرفة أحوال الإنسان (ص: 26)، الناشر: المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق الطبعة: الثانية، 1308 هـ - 1891م، عدد الأجزاء: 1.
66. مجلة الأحكام القضائية ، مجلة سنوية تصدرها السلطة القضائية بالسودان . المكتب الفني والبحث العلمي.ص 284
67. المرجع السابق ص 286
68. (الفراهيدي) أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، (المتوفى: 170هـ)، العين، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال، عدد الأجزاء: 8 ، (2/ 193).
69. مرجع سبق ذكره (مسند أحمد ط الرسالة - مسند أبي هريرة (13/ 296).

70. مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: 606هـ)، النهاية في غريب الحديث والأثر ، الناشر: المكتبة العلمية - بيروت، 1399هـ - 1979م، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي، عدد الأجزاء: 5 النهاية في غريب الحديث والأثر (3/ 320).
71. الموسوعة الفقهية الكويتية (13/ 35).
72. كشف المشكل من حديث الصحيحين (1/ 41).
73. أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه الحاكم النيسابوري (المتوفى: 405هـ)، المستدرک على الصحيحين للحاكم (3/ 406). (ط مقل)، المحقق: أبو عبد الرحمن مقل بن هادي الوادعي، دار النشر: دار الحرمين، البلد: القاهرة - مصر، سنة الطبع: 1417هـ - 1997 م، عدد الأجزاء: 5، يقول الراوي: "هَذَا حَدِيثٌ كَتَبْنَاهُ ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ، وَأَبِي عَلِيٍّ الْحَافِظِ عَلَيْهِ وَلَمْ يَكْتُبْهُ إِلَّا بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَالشَّيْخَانِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لَمْ يَحْتَجَّا بِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ بْنِ أَسْلَمَ ، وَقَدْ وَجَدْتُ لَهُ شَاهِدًا مِنْ حَدِيثِ أَهْلِ الشَّامِ " .
74. أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، مؤلف الجوهر النقي: علاء الدين علي بن عثمان المارديني الشهير بابن التركماني، السنن الكبرى للبيهقي وفي ذيله الجوهر النقي، الناشر : مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند ببلدة حيدر آباد، الطبعة : الأولى . 1344 هـ، عدد الأجزاء : 10 (6/ 168).
75. الماوردي، الأحكام السلطانية (1/ 334)، وذكره صاحب المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام الكتاب: المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، (7/ 46) المؤلف: الدكتور جواد علي، الناشر: دار الساقى، الطبعة: الطبعة الرابعة 1422هـ/ 2001م، عدد الأجزاء : 20.

76. الموسوعة الفقهية الكويتية (39 / 45).
77. الفتوى ممهورة بتوقيع : د. عبدالحى يوسف عبد الرحيم . رئيس دائرة الفتوى، وأ.د. عبدالله الزبير عبد الرحمن . الأمين العام.
78. مرجع سبق ذكره (الموسوعة الفقهية الكويتية) (39 / 45).
79. محمد قدرى باشا (المتوفى: 1306هـ)، مرشد الحيران إلى معرفة أحوال الإنسان (ص: 27)، الناشر: المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق الطبعة: الثانية، 1308 هـ - 1891م، عدد الأجزاء: 1.
80. راجع في ذلك فيما كتبه د. سوسن في المرجع السابق ذكره ص 292/293